

أَعْلَامُ النَّجْوَى فِي الْأَنْدَلُسِ

أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْإِطْرِ أَوْدَ
وَأَثَرُهُ فِي النَّجْوَى

٤٣٨ - ٥٢٨ هـ

دراسة

للدكتور محمد بن إلهيم البنا

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر

دار الأحياء

الطبعة الأولى

١٤٠٠م - ١٩٨٠م

دار الأحياء

للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة ٨ شارع حسين حجازي
تليفون ٣١٧٤٨

أَعْلَامُ النَّجْوَى فِي الْأَنْدَلُسِ

أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْإِطْرِ أَوَّلًا

وَأَثَرُهُ فِي النَّجْوَى

٤٣٨ - ٥٢٨ هـ

دراسة

دكتور محمد البرهيم البنا

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر

دار الأحياء



الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد .

فقد كانت لي من قبل دراسة عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله
السهيلي ، صاحب الروض الأنف ، والأمالى ، ونتائج الفكر في النحو .
وقد وصلتني هذه الدراسة بنحو الأندلس وثقتها على وجه العموم . ومن
خلال السهيلي قدر لي أن أعرف علماً من أعلام العربية والنحو هو الأستاذ
أبو الحسين بن الطراوة ؛ ذلك أن السهيلي أذكره ، وقرأ عليه كتاب سيويه ،
وحاوره وسجل محاوراته له في بعض كتبه . وقد كان لما سجله السهيلي عن
أستاذه ما وقفني على أستاذ متميز ، له منهج في البحث ، واستقلال في
التناول لم أجد له نظيراً بين نخاة المشرق والأندلس جميعاً .

أدركت وأنا أدرس السهيلي أن صلته بأستاذه شبيهة بما كان بين سيويه
والخليل ، أو ابن جني والفراسي ؛ فقد أفاد من شيخه أياً فائدة ، وكان
لهذه التلمذة أثر بالغ في كل ما تميز به السهيلي من اتجاه في البحث ومعالجة
مسائل النحو . ومن هنا وجدتني مدفوعاً إلى دراسة ابن الطراوة ، فبحثت
عن كتبه وآرائه ، وجمعت من هذه وتلك أشياء كانت قوام هذه الدراسة
المستقلة عن أبي الحسين بن الطراوة .

لقد ذهب أهم تراث ابن الطراوة ، أو لعله قد حجبته خزائن الكتب
الخاصة والعامة في غير بلد ، في العالم الإسلامي وغيره ، وإنه إذا قدر لهذا
التراث أن يخرج إلى الوجود ، فسوف نرى نحيواً متفرداً ، ونمطاً من الفكر
اللغوي عجز عصره والعصور التالية له عن تناوله ، وآثر السلامة والمتابعة
على خطى الأولين .

لهذا أحسب أن ما أقدمه هو جهد المقلّ ، ولكنى اعتمدت على كل ما أتيسر لي ، وآمل أن أكون قد وفقت في التنبيه على مكانة ابن الطراوة في نحو العربية ، ومشاركته في دعم النحو ودرسه في الأندلس ، وبالله التوفيق .

د . محمد إبراهيم البنا

القاهرة لثلاث خاون من ربيع الثاني ، من سنة ١٤٠٠ هـ

١٩٨٠/٢/١٩ م

تمهيد

يعدّ ابن الطراوة من أبرز النحاة الذين عرفتهم الاندلس في تاريخها الزاهر ، فقد أوتى من القدرات ما هياؤه لأن يكون مقصد الطلاب يأخذون عنه النحو ، ويحفظون آراءه ، ويغرّمون باتجاهه . كما استطاع بنشاطه النحوى والأدبى أن يجعل من مالقة إحدى مدن الاندلس الهامة - معقلا لدراسة النحو ، وأن تشهد من بعده أجيالا من العلماء النحاة الذين يُنسَبون إلى مالقة ، وكلهم آخذ منه بسبب - فأما من قبل أبى الحسين فما كانت تعرف الا هذا الصنف من المعلمين الذين يلبون رغبة صغار التلاميذ ، وتقف جهودهم عند هذا القدر وحده ، وكان عليهم بعد ذلك أن يولوا وجوههم شطر قرطبة ليأخذوا النحو عن أشياخه هنالك .

ولقد كان ابن الطراوة أيضا من أوائل الاندلسيين الذين كتبوا في النحو كتابة متخصصة ، تقوم على فقه أسرارهِ وكشف غوامضه ، وتقوم أيضا على تقديم الجديد المبتكر من الآراء فأما من قبل أبى الحسين فقد كان نحاة الاندلس حَمَلة كتب ورُواة أسفار ، يتفاوتون بحسب فهمهم لما يروون ويحملون ، ونادر أن تجد فيهم من استقل برأى ، أو أتى بجديده وانك لو تأملت آثار الأعلام شيخ ابن الطراوة - وقد كان وحيد عصره في النحو - فسوف تخرج بنحو ما أبديناه عن طبيعة الدراسة النحوية قبل ابن الطراوة .

وكان ابن الطراوة الى ذلك أديبا ، يُنشئ القصائد والرسائل ، وتردد المجالس أشعاره ونقائضه ، كما تردد آراءه في النحو . . ومن هنا ذاع صيته بين الناس ، وأقبل عليه الطلاب ، وعرفته قصور الامراء ، وروت كتب الادب أخباره ، كما حَفَلت كتب النحو بآرائه .

ولقد ذهبت آثار أبى الحسين فيما ذهب من تراث العربية والاسلام ،

ولم يبق منها الا رسالة صغيرة تُعدُّ أهم مصادرها فيما نكتب الآن عنه :
ولو أن تراثه كله قد انتهى اليها كاملا فان الصورة التي نقدمها عنه كانت
ستكون من غير شك أوفى . ولكن هذا لا يُعفيانا من واجب التعريف به .
والتنبيه عليه . ولقد كان لما سجله تلاميذه في كتبهم ، وما حوَّته موسوعات
النحو من آرائه أثر كبير في ابراز معالمه ، لكننا نقول هنا ما قلناه غير مرة
من اننا اذا اعتسدا على ما سجله له السابقون من آراء ، فاننا نكون محكومين
بفهم هؤلاء السابقين ، ففرق كبير بين ان ترجع الى الرجل في كتابه ، وأن
ترجع اليه في كتاب غيره ، فقد يكون ذلك الذي سجل له رأيا مصيبا أو
جانب الصواب . على أن ذلك لا يسنعنا ان نقدم ما أمكن الوقوف عليه من
آراء لابن الطراوة في كتب المتقدمين ، لأن الاستدراك عليهم في فهم الرأي
لا يشل ظاهرة ، بل الظاهرة أنهم كانوا على الحق ، وأنهم كانوا مؤيدين
بالحكمة والسداد .

ويقتضينا التعريف بابن الطراوة أن نلّم بما يأتي :

١ - عصره وحياته وبيئته .

٢ - شيوخه وتلاميذه .

٣ - شخصيته وأدبه .

٤ - كتبه .

٥ - آراؤه في النحو .

عصره وحياته

عصره :

عاش ابن الطراوة بين سنتي (٤٣٨ - ٥٢٨) هـ تقريبا ، وهي فترة من عمر الاندلس شهدت دولتين : دولة ملوك الطوائف (٤٢٢ - ٤٩٣) هـ ودولة المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١) هـ ، وإنه إذا عرف عصر الطوائف بأنه كان عصر التمزق السياسي لهذه المملكة الاسلامية ، فانه مع ذلك قد شهد نهضة فكرية لم تبلغها الاندلس في عصورها المختلفة ، فقد حفل بجمهرة من العلماء والادباء والشعراء ، ازدانت بهم قصور الامراء المتناثرة في قواعدهم المختلفة ، وقد قربهم هؤلاء الامراء ، وقَدَرُوهم حق قدرهم . وتنافس الامراء في ذلك ، فازدهرت الحياة العلمية والادبية وظهر أثر ذلك في حياة الناس ، ذلك أن هؤلاء الامراء قد استقلوا بما تحت أيديهم من إمارات وفي مَخِيلَة كل منهم تلك الصورة المثلى للحياة الادبية والعلمية في قرطبة ، تلك التي رعاها الحكم المستنصر (٣٥٠ - ٣٦٦) ، والمنصور ابن أبي عامر من بعده ، (ت ٣٩٢) فأراد كل منهم أن تكون إمارته نِدًّا لقرطبة ، يهبط اليها الشعراء ، ويؤمها العلماء والطلاب ، يقول ليفي بروفنسال : « وكان المتوقع ان يكون أثر تلك الحال الطبيعي في الآداب العربية والاندلسية - وفي الشعر خاصة - أثرا مُبيرا أو سيئا على الأقل . لكن الواقع كان عكس ذلك ، فقد كان القرن الحادي عشر - عصر ملوك الطوائف - عصرًا عرفت فيه اسبانيا أكبر إشراق .. وكثر الشعراء حتى ظهروا بين الناس » (١) .

ومن أبرز العلماء الذين حَفَل بهم هذا العصر : أبو محمد بن حزم

(١) ادب الاندلس وتاريخها ، ليفي بروفنسال ١٢ ، ١٣

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ، وكان امام الظاهرية في عصره ، وأبو الوليد الباجي
المتوفى سنة ٤٧٤ هـ صاحب المنتقى في شرح الموطأ ، وقد ذهب فيه مذهب
الاجتهاد .

فأما عن النشاط اللغوي في هذا العصر فإنه يعد بحق امتدادا لتلك
الحركة العلمية التي رعاها الحكم المستنصر ، فاثرت مدرستها في النحو
على يدى أبى على القالى (ت ٣٥٦) وأبى عبد الله الرباجي (ت ٣٥٨) ،
فقد عرفت الاندلس منذ منتصف القرن الرابع الهجري أجيالا من علماء
النحو ، ازدهرت بهم قرطبة ، وأصبحوا قبلة الطلاب يأخذون عنهم الكتاب
ولقد كان من المؤلف من قبل أن يولّى الاندلسيون وجوههم شطر المشرق
يأخذون عن اعلامه ، وهى رحلة الطلب والتلمذة ، فلم يُطلَّ عصر ملوك
الطوائف الا ومدرسة الاندلس النحوية قد استقرت ، وغدا شيوخها
يقفون على قدم المساواة مع شيوخ المشرق ، وأصبح من النادر أن نعر
على من يطلب العلم عن المشاركة ، فقد اتضحت معالم الدراسة اللغوية في
الاندلس واكتملت ، وشعر الأندلسيون بأن لديهم حظا موفورا منها ، ولا
أدل على ذلك من أن اعلام اللغة والنحو في هذا العصر ، وهم ابن سيده
(ت ٤٨٥) ، وابن إفليلي (ت ٤٤١ هـ) وابن سراج (ت ٤٨٩)
وأبو الوليد الوقشي (ت ٤٨٩) والاعلم الشنمري (ت ٤٧٦) ،
كل هؤلاء لم يخرجوا من الاندلس ، بل تلقوا العلم على شيوخها .

ومن الظواهر اللغوية في عصر الطوائف أيضا نشاط حركة التأليف ،
فقد صنفوا في اللغة والنحو والقراءات ، وكان أبو الحسن بن سيده
صاحب المحكم والمخصص وتقريب الغريب المصنف : معلما من معالم
الحركة اللغوية في هذا العصر وعصور الاندلس جميعا ، ومن ألف في
النحو خطاب بن يوسف بن هلال الماردي (ت ٤٥٠) صاحب التوشيح
الذي يكثر أبو حيان من النقل عنه في كتابه الارتشاف . ويقول عنه

صاحب إشارة التعيين : « وهو كتاب كبير (١) » . وله كتب أخرى ذكرها ابن خير في فهرسته (٢) . وأبرز من صنفوا في القراءات أبو عمرو عثمان ابن سعيد الداني (ت - ٤٤٤) ، يقول الضبي : « تصدر بالقراءات ، وألف فيها وفي طبقات رجالها تواليف مشهورة كثيرة ، ورأيت بعض أشياخي قد جمع ذكر تواليفه في جزء نحو مائة تأليف » (٣) .

وبجانب هذا النشاط في التأليف ، قامت المدارس اللغوية في امارات الطوائف بنشاط آخر ملحوظ نافست به قرطبة ، وذاعت الرواية والاجازة ، وأقبل الطلبة على تعلم العربية اقبالا يلفت النظر ، وعكفوا على كتاب سيبويه حتى حفظه بعضهم . وكان حفظه مظهرا من مظاهر النبوغ في النحو كما ذاع كتاب الجمل للزجاجي ، الذي حمله الى الاندلس تلميذه أبو الحسن علي بن محمد بن اسماعيل بن بشر الانطاكي (٤) (ت - ٣٧٦ هـ) فاحتفل به الاندلسيون ودارت حوله شروح ومطولات . على ان المدارس اللغوية في الاندلس قد غُيّيت تمام العناية بتراث المشرق جسيمة ، فكتب المبرد وابن ولاد وابن السراج والرماني والفارسي والنحاس وابن جني قد نظروا علماء الأندلس ، وعرضوها على ميزان النقد .

وقد لفت هذا الاهتمام بالنحو واللغة أبا محمد بن حزم (ت - ٤٥٦) وهاله أن يشتغل العلماء بذلك ، وأن تُستنفذ طاقات الطلاب في هذا البحر المائج ، وخشى أن يحال بينهم وبين ما ينبغي أن يتهيأوا له من دراسة علوم الدين وأصولها ، فأبدى رأيه في لون الدراسة اللغوية وما ينبغي أن تكون عليه ، وقدم منهاجا دعا فيه إلى القصد والاعتدال .

(١) إشارة التعيين ، ورقه ١٩

(٢) انظر الفهرسة ٣١٩ .

(٣) بقية الملتبس ٣٩٦ .

(٤) انظر فهرست ابن خير ٣٠٨ ، وبغية الملتبس ٤٠١

قال : « وأقل ما يجزىء من النحو : كتاب الواضح للزبيدي . أو ما هو نحوه ، كالموجز لابن السراج . وما أشبه هذه الأوضاع الحقيقية . وأما التعقيد في علم النحو ففضول لا منفعة بها . بل هي مشغلة عن الأوكد ومقطعة ذون الأوجب والأهم . »

فمن يزيد في هذا العلم إلى إحكام كتاب سيويه . فحسن إلا أن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل ؛ لأنه لا منفعة للتزديد على المقدار الذي ذكرنا ، إلا لمن اراد أن يجعله معاشاً ، فهذا وجه فاضل : لأنه باب من العلم على كل حال .

والذي يجزىء من علم اللغة كتابان ، أحدهما : الغريب المصنف لابی عبيد ، والثاني : مختصر العين للزبيدي (١) . »

وواضح من نص ابن حزم أنه ينقد إقبال الطلبة عموماً على التعقيد في دراسة النحو متمثلة هذه الدراسة في كتاب سيويه وما شاكله من الموسوعات ، فدعا إلى أن يتفرغ لذلك المتخصصون فيه . فأما طلاب الحديث والفقه والاصول فيكفيهم القدر الذي قدمه لهم . ولقد حدث ما تنبأ به ابن حزم ، فقد شهدت الأندلس بعد وفاته جمهرة من النحاة العلماء قل أن يجتمع عددهم في عصر واحد في المشرق كله أو في عصرين . وكان أبو الحسين بن الطراوة واحداً من هؤلاء العلماء . فلم يكد ينتهي عصر الطوائف حتى كان ابن الطراوة وقرناؤه يقومون بواجب التدريس والتوجيه والتأليف ، وتُشغل المجالس العلمية في الامارات بأرائهم وتعقب بعضهم لبعض ، بل ويمتد نشاطهم إلى خارج الأندلس فهذا نأح من نحاة الأندلس ومن طبقة ابن الطراوة يدعى : عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبيد

(١) رسائل ابن حزم ٦٤ - ٦٥

الله اليابرى (ت ٥١٨) ، يقرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه
وكتبا أخرى (١) •

المرابطون في الاندلس :

وقد عبر المرابطون إلى الاندلس سنة ٧٩٤ ، لما تفاقمت الاحوال وتهدد
النصارى إمارات الطوائف بالاندلس ، وقد استمروا في حروب مريعة ،
ثم لم يستقم لهم الامر إلا في سنة ٩٣٤ ، ومع ذلك لم تنعم الاندلس على
عهدهم بالاستقرار الا عواما قليلة ، فكان المرابطون في حرب دائمة ، ثم
إن عهدهم تميز بأنه كان عهد الفقهاء ، فقد قربهم على بن يوسف بن تاشفين
وآثرهم بالرأى والمشورة حتى استبدوا بالامر دونه ، وصاروا حكام
البلاد ، يقول المراكشى : « ولم يزل الفقهاء على ذلك ، وأمور المسلمين
راجعة اليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدته ، فعظم
أمر الفقهاء كما ذكرنا ، وانصرفت وجوه الناس إليهم ، فكثرت لذلك
أموالهم » (٢) •

ولقد صور أبو الحسين بن الطراوة فقهاء مالقة بقوله :

إذا راوا جملا يأتى على بعدٍ
مدوا إليه جميعا كف مقتنص
أو جتتهم فازغوا لزوك في قرنٍ
وإن رأوا رشوة أفتوك بالرخص (٣)

وكان هؤلاء الفقهاء من علماء الفروع على مذهب مالك ، لاتعمدو
غايتهم ذلك ، ومن ثم حاربوا كتب الأصول والفلسفة •

(١) انظر بغية الوعاة للسيوطى ٤٦/٢

(٢) المسبب ٢٢٥

(٣) بغية الوعاة ٦٠٢/١

وفي هذا العصر افتقد الشعراء الرعاية التي عُرِفَتْ في عصر الطوائف ،
وذلك راجع الى طبيعة المرابطين البدوية التي لا تقدر الشعر ولا تتذوقه .

وما كان لهذه الاحداث السياسية والاجتماعية أن تؤثر على النشاط
العلمي تأثيرا كبيرا في هذه الفترة المحدودة (٤٩٣ - ٥٤١) ، وهي الفترة
التي عاشها المرابطون بالاندلس ، وذلك بفضل الرعاية التي حظى بها العلماء
والادباء منذ عهد الحكم المستنصر ، فاطرد تأثيرها واستمر ، وعرفت
الاندلس على عهد المرابطين الأعلام في كل فن ، فمن أئمة المحدثين
والمفسرين والفقهاء أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣) ، وأبو الوليد محمد
ابن أحمد بن رشد ، (ت ٥٢٠) قاضي الجماعة بقرطبة . ومن الشعراء
ابن خفاجة (ت ٥٣٣) والأعمى التطيلي ، وابن قزمان شاعر العامة .

وكان من غير الطبيعي أن ينقطع هذا الاهتمام باللغة والنحو فجأة،
ولكن الظاهرة التي أمكن تسجيلها هو أن هذه الفترة شهدت هجرة
جماعة من شيوخ النحو واللغة ، على نحو لم يكن ملموسا ولا معروفا من
قبل ، وليس هناك من تعليل لذلك إلا أن هؤلاء الشيوخ فقدوا ما رأوه
بأنفسهم على عهد أمراء الطوائف من تشجيع وتكريم ، هذا الى اضطراب
أحوال الدولة ، فهاجروا يلتمسون حياة أفضل ، فمنهم من دخل مصر ،
ومنهم من ارتحل الى اليمن ، ومنهم من أقام بدمشق أو حلب ،
ومنهم من تنقل بين مصر ومكة والعراق وخراسان (١)
ومنذ هذا التاريخ عرفت الاندلس هجرات متتابعة حتى خرجت من يد
العرب .

بيد أن الأندلس اتسعت مع ذلك لجماعة من أعلام النحاة ، لم

(١) انظر انباه الرواه ١٠٩/٢ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٣/٣ ، وإشارة
التعيين ورقة ٢١ ، ٥٠ .

يخرجوا منها كما خرج هؤلاء السابقون ، وكان بقاؤهم دليلا على جدارتهم وأن الأندلس في حاجة اليهم ، ومن هؤلاء الاستاذ ابو الحسين ابن الطراوة ، وأبو محمد بن السيد البطلوني (٤٤٤ - ٥٢١) . وابن الباذش (ت ٥٢٨) ، وابن خلصة (ت ٥٢١) وابن الرماك (ت ٥٤١) ، وابن الأبرش (ت ٥٣٣) ، وابن أخت غانم (ت ٥٢٥) ، وابن قندلة (ت ٥٣٣) .

النشاط اللغوي في هذا العصر :

يمكن تصنيف علماء هذا العصر الى صنفين ، صنف منهما شغلته الرواية والتدريس عما سواهما حتى إنه لم يعرف بغيرهما ، وصنف آخر كان إلى ذلك صاحب مصنفات ومؤلفات .

وإنك لو رجعت الى فهرسة ابن خير فسوف ترى صورة زاهية لنشاط علماء هذا العصر ، وما يدور في حلقاتهم من مختلف المرويات ، وهذه المرويات على كثرتها واستفاضتها تتناول مختلف ألوان الدراسة اللغوية والادبية ، ذلك أن النحوي ، كما عهده الأندلس من منتصف القرن الرابع ، لم تكن دراسته وقفا على كتب النحو واللغة ، بل كانت تشمل الى جانب ذلك كتب الادب والشعر ، والشروح الادبية ، ومن ثم كانت دراسة النحو واللغة في حلقات الشيوخ مزوجة بالدراسة النقدية ، ومضى العلماء على ذلك منذ عهد أبي علي القالي ، وقد أشار الى طبيعة هذه الدراسة ابن خلدون ، وهو يتحدث عن الملكة وصناعة العربية ، وأن الملكة غير الصناعة ، قال : « وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب الى تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم ، لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم ، والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم ، فيسبق الى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم ، فتقطع النفس لها ، وتستعد الى

• تحصيلها وقبولها (١) •

ولهذا يندر ان تجدَ في نحاة الاندلس من لا ينظم الشعر ، على عكس المشاركة الذين نَدَّت طباعهم — في الغالب — عنه ، ولم يكن لهم في جانب الابداع نصيب مذكور . وكان من ألقاب الأندلس « الاستاذ » ، لا يلقب به إلا صاحب الذوق المطبوع من النحاة ، يقول القفطى في ترجمة ابن الطراوة : « ولا يلقب أحد بيلد الاندلس بالاسبْتَاز الا النحوى الأديب » (٢) •

وكان من أعلام الرواية والتدريس على عهد المرابطين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المنهجي (٣) (ت — ٥٣٧) ، وأبو عبد الله محمد بن سليمان ابن أخت غانم ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرَّمَاك . وكانت للرواية مراكزها المتناثرة في أشيلية وقرطبة والمرية وغرناطة وشلب ومالقة •

أما النحاة أصحاب التصانيف فأشهرهم في هذا العصر : ابن السَّيد ، وابن الطراوة ، وابن الباذش ، وسلامة بن غياض (ت — ٥٣٤) •

بعض الاتجاهات في مدارس هذا العصر :

ولقد ذاعت في هذا العصر كتب أبي على الفارسي وتلميذه ابن جنى ، وكان قد حملها الى الأندلس أبو الحسن على بن إبراهيم التبريزي (ت ٤٢١) ، فأخذ عنه محمد بن هشام المصنفى (٤) ، (ت ٤٨١) وعن المصنفى أبو الحسن بن الباذش (٥) وابن معمر فاحتفلا بها ، وأقبل

(١) مقدمة ابن خلدون ١٢٧٨/٤ •

(٢) انباه الرواه ، مخطوط ٣٩٨/٢

(٣) انظر فهرست ان خير ٣٠٦ ، وما بعدها

(٤) انظر المرجع المتقدم ٣١٨

(٥) انظر بغية الملتبس ٤٠٧

الناس عليها ، بيد أن ابن الطراوة قد حمل عليها وصنف « الإفصاح » في نقد إيضاح الفارسي . وكان يرى أن هذه الكتب لا تتضمن جديداً وانها لا تعدو ان تكون أسماء خالية من المضمون ، وأن الأجدر صرفهم الناشئين الى كتاب سيبويه ، والجمل للزجاجي ، والكافي لابن النحاس ، فهذه - كما يقول - تواليف مسندة ، ذات قوانين مقيدة ، وأما هذا السيل الجارف المنسوب الى الفارسي وابن جنى فهو - الى انه لا يفيد جديداً - قد خلا من شرط النقل عن الثقة ، ومن الواضح أنه يُعَرَّضُ بابن الباذش وبمن روى عنه : يقول ابن الطراوة في مقدمة الإفصاح : « وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب « يعني إيضاح الفارسي » تهافتاً في تفضيله على غيره من المختصرات المروية ، وتظاهر المصحِّفين لتقديمه على التواليف المسندة ، خروجاً من شرط النقل عن اهل الثقة ، وإسناد إلى الأئمة ، حتى دَرَسَتْ آثار المتقدمين ، وضربوا على آذان السامعين : وخلصوا إلى قلوب الناشئين » (١) .

ويردّد هذا المعنى في موضع آخر فيقول : « وَغَيَّرَ رَأْيُهُ مِنْ عَدَلٍ عَنْ التَّوَالِيفِ الْمُسْنَدَةِ وَالْقَوَائِنِ الْمَقِيدَةِ ، كَالْجَمَلِ وَالْكَافِي ، وَكِتَابِ سَيْبَوِيهِ الشَّافِيِّ ، وَفَرَّغَ لِلْإِيضَاحِ وَالشِّيرَازِيَّاتِ وَالْخَصَائِصِ وَالْحَلَبِيَّاتِ ، تَرْجُمَةً تَرُوقُ بِلا مَعْنَى ، وَاسْمٌ يَهْوُلُ بِلا جِسْمٍ ، إِلَّا تَشَدُّقًا بِالْكِتَبِ ، وَإِحَالَةً عَلَى الصَّحَفِ ، وَإِنْ هَذَا لَهُوَ الْخَسْرَانُ الْمَبِينُ » (٢) .

على أن أبا الحسن بن الباذش كان ينافح عن هذه الكتب ، وقد ذكر ابن فرحون مؤلفاته فقال : « أَلَفَ فِي النُّحُوِّ كِتَابًا مِنْهَا عَلَى كِتَابِ سَيْبَوِيهِ وَعَلَى كِتَابِ الْمُقْتَضَبِ وَعَلَى الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَاجِ ، وَشَرَحَ كِتَابَ الْإِيضَاحِ ، وَكَلَامَهُ عَلَى كِتَابِ الْجَمَلِ لِأَبِي الْقَاسِمِ ، وَكَلَامَهُ عَلَى الْكَافِي لِابْنِ النَّحَّاسِ

(١) الإفصاح ورقة ٢ :

(٢) الإفصاح ، ورقة ٩ :

مع التنبيه على وهمه في مائة موضوع .. الى غير ذلك » (١) .

ومن هذه القائمة يتبين أن ابن الباذش كان معنياً بتتبع ما اعتمده ابن الطراوة من الكتب ، مُعْتَمِداً ما وَهَّمَهُ ، ذلك أنه كانت له على كتب النحو المتقدمة كلام ، ما عدا الايضاح فإنه يشرحه ، بل إنه لينظم القصيد في مدحه ، ففي إنباء الرواه آيات يشيد فيها بالإيضاح ، ويراه الوسيلة إلى كتاب سيويه ، ومنها :

أَفْصَحِ الْكُرَى لَتَحْفَظَ الْإِيضَاحِ

وَصِلِ الْفُتُو لِفَهْمِهِ بِرَوَاجِ

هُوَ بُغْيَةُ الْمُتَطَلِّمِينَ وَمَنْ بَقِيَ

حَمَلَ الْكِتَابَ يَلْجُهُ بِالْفَتْاحِ (٢)

وإذا كان ابن الطراوة قد ألف الإفضاح في نقد الإيضاح ، فابن الباذش يؤلف أيضاً كتاباً في نقد الكافي الذي يراه ابن الطراوة أجدر من الإيضاح ، ويخطئه ابن النحاس في مائة موضع .

هذا ويذكر ابن قاضي شهبة في طبقاته أن لابن الطراوة رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش (٣) ، ولعل الزمن يعود بتراث هذين الرجلين ، حتى يكون الوفاء بنحقتها وفاءً بتاريخ هذه الفترة التي برزا فيها وكانا فيها كفرسَيَّ رَهَانٍ .

(١) الديباج المذهب ٢٠٥ - ٢٠٦

(٢) الانباء ٢٢٨/٢

(٣) طبقات ابن قاضي شهبة ، ورقة ٢٩٨ .

ب - حياته

نسبه وبيته :

هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي الملقب ، لم أجد في نسبه أكثر من هذا (١) ، وهو ما وجدته أيضا على غلاف مخطوطة « الإقصاد ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح » ، على أن السيوطي ترجم له مرتين ، إحداهما ذكر فيها نسبه كما قدمناه ، ونقلها عن ابن عبد الملك . والأخرى ذكر فيها نسبه فقال : يحيى بن محمد الاستاذ أبو الحسين المعروف بابن الطراوة (٢) ، ويبدو أنه نقلها عن القاضي عياض . والراجع أن في الترجمة الثانية تحريفا لسليمان يحيى ، ففي كلتا الترجمتين أن القاضي عياض كان تلميذا لابن الطراوة ، والشعر المنسوب إليه في الترجمة الثانية وهو :

وَقَبَائِلُهُ : أَتَعَسَّبُو بِالْفَسَوَانِي وَقَدْ أَضْحَى بِمَفْرَقِكَ النَّهَارُ
فَقُلْتُ لَهَا : حَفَظْتَ عَلَى التَّعَسَّابِي أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ

قد ذكره القفطي في ترجمة ابن الطراوة سليمان بن محمد (٣)
أما السبئي فهذه النسبة كما يقول السمعاني : « بفتح السين المهملة ، والباء المنقوطة من تحتها بنقطة واحدة وفتحها - الى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان » (٤) - ومن يتبع تراجم الاندلسيين يجد أنهم حريصون

-
- (١) انظر بغية الوعاة ٦٠٢/١ ، والمغرب في حلى المغرب ٢٠٨/٢ ، وإشارة التبيين ورقة ٢١ ، وبغية المتيسر ٢٩٠ .
(٢) بغية الوعاة ٣٤١/٢
(٣) إنباه الرواه ، مخطوط ٣٩٩/٢ .
(٤) الانساب للسمعاني ، مخطوط بدار الكتب رقم ٢٦٦٨

على الاتساب إلى أصل عربي ، وفيهم كثيرون ينتسبون الى سبأ (١) ، وقد ذكر السهيلي من أوائل هؤلاء السبئيين : حَنَش بن عبد الله السَّبْئِي ، وقال : « جاز إلى الأندلس مع موسى بن نصير ، وهو الذي ابتنى جامع سَرْقِسطة ، وأسس جامع قرطبة أيضا فيما ذكروا » (٢) قلعل ابن الطراوة كان أحد أبناء هؤلاء السبئيين الأوائل الذين دخلوا الاندلس ، وقد ذكر المَقَرِّي أن القحطانيين الذين تَزَلُّوا بالأندلس كانوا أكثر عددا . على أن القفطى قد ساق رواية عن أبي القاسم النحوى الملقى المدعو بالعلم ، يقول فيها إنه « كان بربريا من برّ العدو ، أظنه من سَلا » (٣) .

هذا وأغلب الروايات التي انتهت إلينا تنسب أبا الحسين الى مالقة — نسبة موطن — ولم يشذ عنها الا رواية العلم المتقدمة التي تنكر هذه النسبة وتجعله مغربيا من سلا وهذه الرواية تحول بيننا وبين الجزم بمولده وأيا كان موطنه الأول فإن من المؤكد أن ابن الطراوة استقر بمالقة فعرف بها ، وقد كانت مالقة إحدى قواعد الاندلس الهامة ، ومن أعظم ثغورها على البحر الأبيض ، وقد اتسع عمرانها بعد الفتح الاسلامي ونشطت فيها الحركة التجارية (٤) ، وما تزال مالقة Melaga إحدى مدن اسبانيا الهامة ، ولا تكاد تحتفظ بشيء من آثارها الاندلسية ، « وتبدو اليوم مدينة أوربية حديثة بكل معانى الكلمة » (٥) .

هذا وقد وصف الرواة شعره بأنه يلوح عليه رواء النعيم ، ويبدو

(١) انظر بغية الوعاة ٣١٠/١ ، ٣٢٠/٢ .

(٢) الروض الانف ٢٤١/٢ .

(٣) انظر بغية الوعاة ٣٩٩/٢ مخطوط .

(٤) معجم البلدان لياقوت : مالقة ، ورحلة ابن بطوطة ٤٣٨

(٥) الآثار الاندلسية الباقية ٢٤٢

أنه عاش أغلب حياته في رغد من العيش ، فقد وجدته في كتاب «الافصاح» ،
وهو من أواخر كتبه ، يشكو الزمان ، فيقول : « بما يمكننا مع اختلال
الحال ، وتقسيم البال ، وسوء العشرة هذا » (١) مما يدل على أن الدنيا
قد تقلبت به على غير ما تعود .

(١) الافصاح ، ورقة ٣ .

شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

سَمِعَ ابن الطراوة كتابَ سيويه على الأَعلم يوسف بن سليمان (ت - ٤٧٦) ، كما أخذ عن أبي مروان عبد الملك بن سراج (ت ٤٨٩) ، وروى عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (١) ، (ت ٤٧٤) وهؤلاء هم الشيوخ الذين تخرج عليهم فأما أولئك المعلمون الذين شدا عليهم النحو واللغة وغير هذين من علوم لعربية والاسلام فلم يقع لى واحد منهم •

وقد كان الأَعلم - كما يقول ابن بشكوال - : « عالما باللغات والعربية ومعانى الاشعار ، حافظا لجميعها ، كثير العناية بها ، حسن الضبط لها مشهورا بمعرفتها وإتقانها ، أخذَ الناس عنه كثيرا ، وكانت الرحلة اليه فى وقته (٢) » •

وكتب الأَعلم - كما رواها ابن خير - شاهدةً بهذه المكانة ، فقد شرح الاشعار الستة الجاهلية ، وأشعار الحماسة ، وله كتابان يدوران حول كتاب سيويه ، أولهما : النكت فى كتاب سيويه ، والثانى : عيون الذهب فى شرح أبيات الكتاب ، وله مختصرات فى النحو ومسائل فى اللغة •

وقد التقى ابن الطراوة بشيخه الأَعلم فى إشبيلية ، فأما شيخه عبد

(١) بغية الوعاة ٦٠٢/١

(٢) الضلة ٦٨١

الملك بن سراج فكان إمام أهل قرطبة ، يقول الضبى : « كان رحمه الله إماما في حفظ اللغات واللسان العربى ، لا يُجَارَى في ذلك (١) » . ويقول عنه ابن عات في الريحانة : « برع في علم اللسان ، وارتقى ذروته ، واعتلى درجته ، عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه ، ثم درس الجمهرة فاستظهرها واستدرك الأوهام على المؤلفين ، وطال عمره مع البحث والتنقيب ، وكان يقول : طريحتى في كل يوم سبعون ورقة (٢) » ويبدو أن ابن الطراوة قد التقى بشيخه هذا بعد أن أخذ عن الأعلام ، وأنه وقف منهما على « الكتاب » فاحكمه ، وبلغ فيه الغاية ، كما روى عنهما أشعار العرب وكتب اللغة ، وغير ذلك مما سبق ذكره في التعريف بهما ، كما يبدو أن شيخه ابن سراج قد نَمَى فيه ملكة النقد والاستدراك على المتقدمين ، فانطبعت بذلك مؤلفاته ودروسه (٣) ، وتأثر بهذا الاتجاه تلميذه السهيلي كما سنذكر بعد .

وقد ذكر ابن عات في ترجمة غانم بن وليد المالقي (ت ٤٧٠) أنه « كان أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به ، وكان أهل الأندلس يعدون الأدباء في ذلك الوقت ثلاثة : أبو مروان بن سراج بقرطبة ، والأعلم باشبيلية ، وغانم هذا بمالقة ، لكن زاد غانم عليهما بالفقه والحديث والطب والكلام (٤) » ولم يذكر أحد في شيوخ ابن الطراوة غانما هذا ، ولعله التقى به وأخذ عنه إذا صَحَّت نسبة ابن الطراوة إلى مالقة ، وأنها كانت وطنه الأول . والذي يعنينا أن ابن الطراوة أخذ النحو عن اثنين من أعلام عصره المعروفين به ، وقد يكون مُفيدًا أن نذكر قائمة بسلسلة السند

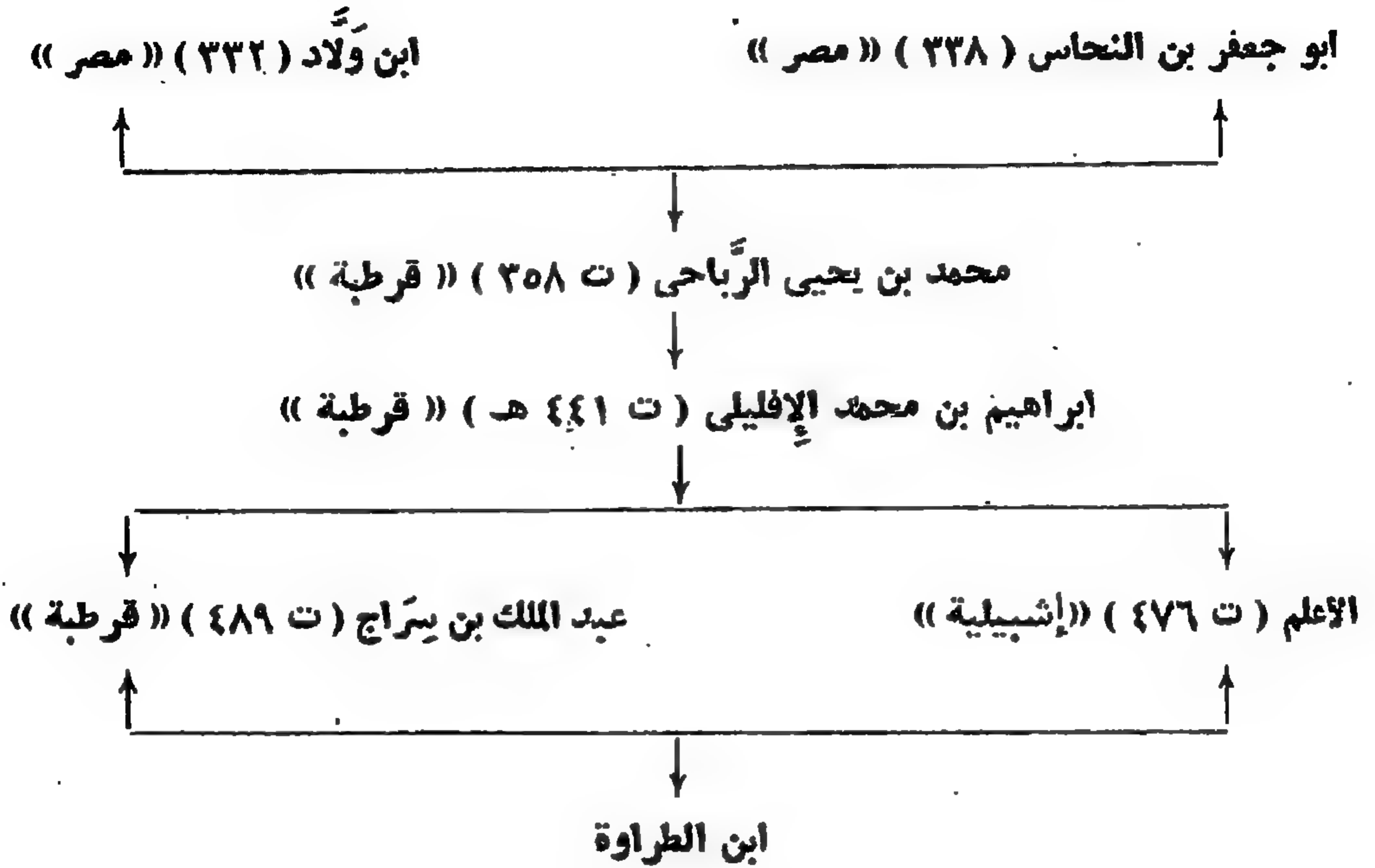
(١) بغية الملتبس ٣٦٧ - ٣٦٨

(٢) بغية الوعاه ١١٠/٢ .

(٣) انظر النحو في الأندلس للدكتور أحمد كحيل ٢٤٣ .

(٤) بغية الوعاه ٢٤١/٢ .

التي ينمتى اليها ابن الطراوة ، حتى يتبين المنبع الذي استقى منه شيوخه
الأندلسيون عن المشاركة :



وقد ذكر صاحب اشارة التعيين أن ابن الطراوة « أخذ النحو عن أبي الحجاج الاعلم ، وأبى بكر المرشاني ، وأبى مروان بن سراج ، وأخذ سيويه عن الثلاثة (١) » . ولا أدري من أبو بكر المرشاني هذا ؟

فأما ثالث الشيوخ الذين عَدَدْنَاهُمْ أولاً ، وهو أبو الوليد الباجي فكان إماماً من أئمة المسلمين ، ذلك أنه كان من أعلام الفقهاء على مذهب مالك . وهو أيضاً من كبار المحدثين ، وقد كتب في الفقه وأصوله وأصول الدين ، وفي الحديث ، والزهد والرقائق (٣) ، وله مناظرات مشهورة مع أبي محمد بن حزم الظاهري (٤) ، ولقد أحس أبو الوليد بخطر الروم على المسلمين بالأندلس . فطاف على أمراء الطوائف يندبهم إلى لم الشعب ومدافعة العدو (٥) . فكان أبو الوليد ملء السمع في الأندلس ، ويبدو أن ابن الطراوة قد التقى به في المَرِيَّة ، فقد توفي بها سنة ٤٧٤ ، وكان ابن الطراوة قد نيف على الثلاثين .

ذلكم بعض شيوخ ابن الطراوة وأعظمهم شأنًا ، فأما الاعلم وابن سراج فقد أخذ عنهما أصول اللغة ، وأما شيخه أبو الوليد الباجي فقد أخذ عنه الفقه والأصول ، ولعله وجد في مجالسه نمطا من الفكر المستنير ، بعث فيه حرية الرأي ، وجعله شديد الاستمساك بما يعتقده ، جريئا في إعلانه ، قويا في الدفاع عنه ، ولكنه اختار النحو والأدب ميدانا له فعرف

-
- (١) إشارة التعيين ، ورقة ٢١
(٢) من مدن الأندلس : مَرَشَانَة ، يقول ياقوت : « بالفتح ثم السكون ، وشين معجمة ، وبعد ألف نون : مدينة من أعمال قَرْمُونَة بالأندلس » ويقول الضبي في بغية اللتمس في ترجمة عبد الرحمن بن هشام بن جهور المرشاني ٣٥٩ : « من مَرَشَانَة بكورة اشبيلية » .
(٣) ارجع إلى فهرست ابن خير : ٨٦ ، ٢١٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨
(٤) الخلة السيرة ١٢٨/٢ ، والوفيات ١٤٢/٢ - ١٤٣
(٥) الخلة السيرة ٩٨/٢ .

بهما ، وغلبا على ما عسى أن يكون قد حصله من علوم أخرى وشيوخ آخرين .

تلاميذه :

وقد خلف ابن الطراوة الأعلّم ليكون رأسا في طبقة جديدة من علماء العربية والادب ، وقد اضطلع بهذه الغاية أيما اضطلاع ، وأقبل عليه الطلبة ينشدون فقه هذه اللغة ودراسة أسرارها ، فشهدت حلقة النابغين الذين قَدَّر لهم أن يَرُودوا الطريق من بعده ، وكان إقبال مثل هذا الصنف من الطلاب عليه شهادة له بالامامة وبلوغ الغاية ، وقد عاش ابن الطراوة ليرى الجيل الاول من هؤلاء التلاميذ وقد تَصَدَّر للتدريس ، وليشهد اولي الثمرات نابهة المكانة في الاندلس ، وكان من هؤلاء التلاميذ وتلاميذهم من أعلن انه على مذهب ابن الطراوة في النحو ، وما علمنا من نحاة الاندلس او غيرهم من تفرد بمذهب متكامل غير ابن الطراوة ، فكنا نسمع في فلاتنا على مذهب البصريين ، وأن آخر على مذهب الكوفيين ، ولم نسمع اذ نحويّا كان على مذهب المبرد أو ثعلب أو غيرهما ، فاذا سمعنا نحويّا يقول إنه على مذهب ابن الطراوة في النحو، فهذا دليل على أنه استطاع أن يقدم أسلوبا جديدا للدرس النحوي ، ومنهجاً متميزاً في معرفة أسرار اللغة العربية وطريقة البحث فيها ، جعل تلاميذه يتعلقون به ، ويعلنون انهم سائرون على نهجه ، وإنه اذا كان ابن الطراوة قد جال في الاندلس طالبا ، فإننا نعتقد أنه حلّ بغير بلدٍ أستاذاً ، فقد ذكره صاحب المغرب بأنه نحوي المِريّة (١) ، ولعله نزل إشبيلية وغيرها أيضا قبل أن يستقرّ في مالقة وسوف أورد ثبوتاً بهؤلاء التلاميذ بحسب أقدميتهم في الاخذ عن شيخهم ابن الطراوة :

(١) المغرب ٢/٢٠٨

١ - أبو مروان عبد الملك بن مجير بن محمد البكري المالقي
(ت - ٥٥٠) ، قال ابن الزبير : « كان مقرئاً نحويًا فاضلاً ، روى عن
ابن الطراوة .. وروى عنه أبو زيد السهيلي ، ومات بعد الخمسين
وخمسائة » .

وقال ابن عبد الملك : كان من أهل المعرفة بالقراءات والنحو والادب ،
ودرس ذلك طويلاً » (١) .

٢ - أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الرمالي الاشيلي (ت ٥٤١) ،
ذكر السيوطي في البغية : « كان أستاذاً في العربية ، مدققاً قيماً بكتاب
سيبويه ، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخر ، ومات كهلاً سنة إحدى
واربعين وخمسائة » (٢) ، وقال عنه الضبي : « اقرأ النحو والادب
باشبيليه (٣) » وقد روى عنه ابن خير كثيراً من كتب النحو واللغة
والادب (٤) .

وكما تلمذ السهيلي لابن مجير تلمذ لابن الرماك أيضاً ، قال عنه
ابن دحية :

« ولزم الأستاذ الماهر النحوي أبا القاسم بن الرماك ، فلقن عنه فوائد
في النحو (٥) » ولم يجر له ذكر في كتب السهيلي الا مقروناً بالتقدير ، ومن
أقواله عنه « وكان إماماً في صناعة العربية (٦) » . ومن ترجمته يتبين أنه
كان كشيخه ابن الطراوة أستاذاً يقوم على صناعة العربية والادب .

(١) بغية الوعاه ١١٤/٢

(٢) بغية الوعاه ٨٦/٢

(٣) بغية الملتبس ٣٤٦

(٤) انظر الفهرست ٣٠٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ الخ

(٥) المطرب ٢٣٢

(٦) الروض الاتف ١١٦/١ .

٣ - أبو محمد القاسم بن دُحْمَان المَالِئِيُّ (٤٨٥ - ٥٧٥) :

قال عنه ابن دحية : « قرأ كتاب سيويه قراءة تفقه واتقان ، وبحث وبيان ، على نحوى أهل زمانه أبى الحُسَيْن بن الطراوة ، واختص به (١) » وقد أفاض ابن دحية فى الحديث عنه ، ومما قاله : « وكان - رحمه الله - إمام أهل زمانه فى الحرف والفعل والاسم ، والحد والرسم ، والتنكير والتعريف ، والبصر والتصرف ، ويذهب كل مذهب فى التعليل ، ويفضل رأى عمرو أبى بشر والخليل ، وإذا وقع فى وادى الشعر فذو لسان طويل وباع عريض (٢) » . وقد انصرف فى أخريات حياته الى الاشغال بالحديث والفقه .

وابن دُحْمَان يعد من الجيل الاول الذين أخذوا عن ابن الطراوة ، فقد ذكر ابن دحية أيضا أن تلاميذ شيخه جلسوا إليه بعد وفاته ، وكان ممن أخذ عنه الاستاذ أبو القاسم السهيلي .

٤ - أبو محمد عبد الله بن قائد بن عبد الرحمن العكلى (ت ٥٦٠)

ذكر السيوطى : « كان لغويا نحويا ماهرا ، جليلا فاضلا ورعا ، أخذ عن ابن الطراوة وغيره ، ودرس اللغة العربية والقرآن بمالقة ، وخطب بجامعها ، وكان متفنا فى العلوم (٣) »

٥ - أبو العباس أحمد بن حسن بن سيد الجُرَّائِىُّ المَالِئِيُّ (ت ٥٦٠)

قال السيوطى أيضا : « من كبار النحاة والادباء بالاندلس ، درس النحو والادب كثيرا ، وكان شاعرا كاتبا بليغا ، روى عن ابن الطراوة ،

(١) المطرب ٢١٧ .

(٢) المرجع السابق ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) بغية الوعلة ٥٢/٢ .

ومحمد بن سليمان ، ابن أخت غانم (١) « وقد سَمَت مكانة أبي العباس هذا ، حتى بلغ صيته بنى عبد المؤمن في مراکش ، فأدب ولده هناك .

٦ - علي بن إسماعيل بن سعيد بن أحمد بن أبي بن حزم الخرجي الشارقي .

قال القفطي : « قرأ النحو على ابن طراوة المالقي (٢) » .

٧ - أبو بكر سليمان بن سَمْحُون الأنصاري القرطبي (ت ٥٦٤)

قال ابن الزبير : « أستاذ نحوي أديب شاعر بليغ ، أخذ عن ابن الطراوة وغيره (٣) » وابن سَمْحُون هذا هو الذي قال عن ابن الطراوة : « مايجوز على الصراط أنحي منه (٤) » .

٨ - أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الخشني المالقي (ت ٥٧٦) :

قال ابن الزبير : « كان أستاذا مقرئا ، نحويا فاضلا ، روى عن أبي عبد الله النَّظَرِي وابن الطراوة » (٥) .

٩ - أبو شَبُوة زُبُور بن يَعْسُوب الحضرمي :

قال ابن مکتوم في تذكرته : « نحوي من أصحاب ابن الطراوة ، له كلام مع « أبي » الحسن بن الباذي في مسألة نحوية نقضها عليه » .

(١) المرجع المتقدم ٣٠٢/١

(٢) انباء الرواة ٢٢١/٢ .

(٣) بغية الوعاة ٤٦٨/١

(٤) إشارة التعيين ، ورقة ٢١ .

(٥) بغية الوعاة ١٦٩/١

ويقول السيوطي : « أفادني ذلك شيخنا أبو حيان ، ولم يعرف من حاله الا ما ذكرته (١) » .

ويبدو أن أبا شَبُوةَ هذا من أصحاب ابن الطراوة الاوائل ، ودليلنا على ذلك ما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش ، الذي توفي سنة ٥٢٨

١٠ — أبو محمد عبد الله بن حسن بن عشير العبدري اليايسي :

قال السلفي في معجم السفر : « كان مصدرا في جامع الاسكندرية لاقراء الناس القرآن والنحو ، وله شعر كثير ، وكان أخذ النحو عن ابن الطراوة (٢) » . وقد ذكر القفطي أنه قال عن ابن الطراوة : لم أر مثله . وانه كان يعظمه جدا (٣) » .
(٤)

١١ — أبو جعفر احمد بن علي بن مجاهد التَّجِيبِي :

قال ابن عبد الملك : « كان نحويا ماهرا ، درس النحو وقت ، روى عن ابن الطراوة (٤) » .

١٢ — أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخُثَعِمِي المالقِي ، المشهور بالسَّهيلي (٥٠٨ — ٥٨١) :

يَعُدُّ السَّهيلي أصغر هؤلاء التلاميذ وأسيرهم ذكرا ، وأكثرهم فائدة

(١) المرجع المتقدم ٥٧٠/١

(٢) المرجع المتقدم ٣٨/٢ .

(٣) إنباه الرواه للقفطي ١١٥/٣ ، وقد ذكره ياقوت في معجم البلدان عند الحديث عن يابسة ، وقال انه توفي سنة ٦٢٥ ، وهذا في حاجة تحقيق ، اذ ان ابن الطراوة توفي سنة ٥٢٨ .

(٤) المرجع المتقدم ٣٤٤/١

في التعريف بشيخه ، فقد توفي ابن الطراوة وهو في العشرين من عمره أو لعله قد جاوزها بقليل ، وقد قدر لأصغر هؤلاء التلاميذ أن يكون أحفظهم لآراء شيخه بما خلفه من مصنفات ، سجل فيها مجالسه معه ، وكأنه كان يتأسي في ذلك بصنيع سيّويه مع الخليل ، أو ابن جني مع الفارسي . . . وكان ترداده لآراء شيخه — وإن خالفه في بعضها — دليلاً على إعجابه به ، وأنه من الماضين على منهجه ، وقد نجد دليلاً على هذا الإعجاب في حرص السهيلي على أن يأخذ عن تلاميذ شيخه الاوائل ، فبعد وفاة ابن الطراوة أخذ — كما نبهنا من قبل — عن ابن دُحمان ، وابن الرماك ، وأبي مروان بن مُجِير ، وكأنه كان يريد أن يستكمل ما حلت دونه منية شيخه ، ولو كان السهيلي كبقية تلاميذ الشيخ الذين شُغلوا بالتدريس والرواية عن التأليف والتصنيف ، فأننا كنا نجد كثيراً من المشقة والعنت في التعريف بابن الطراوة ، نظراً لفقدان أهم مصنفاته ، ولكان علينا أن نرجع الى النخلة من غير تلاميذ الشيخ وكانوا متحاملين عليه فيما نسبوا اليه ، فأما ما انتهى إلينا من مصنفات السهيلي فقد أفاد كثيراً في التعريف بالشيخ والتنبيه على بعض آرائه ؛ يقول ابن ذحية في التعريف بشيخه السهيلي : « وقرأ النحو على الاستاذ النحوي أبي الحسين بن الطراوة » .

وإنه إذا كان السهيلي قد عُرف بالنحو وشهر به فإن له مشاركة في كثير من الفنون ، دالة على أنه كان ذا قدم ثابتة فيها ، وإن مؤلفاته الباقية بيننا ، مثل : نتائج الفكر في النحو ، والروض الائق ، والامالي ، وكتاب الفرائض وشرح آيات الوصية في القرآن الكريم ، لتدرجه في عداد المفسرين والمحدثين والفقهاء ، وعلماء الكلام . ولقد جَمَعَ السهيلي إلى ذلك علماً بالأدب وبصرابه ، وإن حديثه عن إعجاز القرآن الكريم وبلاغة النبوة ، هذا الحديث الذي لم يخلُ منه كتابٌ من كتبه على اختلاف موضوعاتها —

لدال على ما أوتيّه من ذوق الاديب ، ودقة الحسن ، وأن صاحبه قد اطلال
التأمل لكتاب الله • ولقد كانت له في هذا المجال من التناسج ما ينسب
اليه وحده (١) •

هل ناظر السهيلي شيخه ؟

من تمام التعريف بابن الطراوة وتلميذه أن نشير إلى ما وقع في بعض
الترجمات من تحريف في التكملة ورد هذا النص في ترجمة السهيلي :
« وناظر على أبو الحسين بن الطراوة في كتاب سيويه ، وسمع منه كثيرا
من كتب اللغة والادب (٢) » ، وكذلك ورد في تذكرة الحفاظ « وناظر في
كتاب سيويه على أبي الحسين بن الطراوة (٣) »

والواقع أنه لم تحدث مناظرة بين الشيخ وتلميذه ، والعبارة بادية
التحريف ؛ إذ كيف تتعدى « ناظر » بعلى ، أو كيف يستقيم اول الكلام
في التكملة مع آخره ، والصواب : « ونظر في كتاب سيويه على أبي
الحسين بن الطراوة » وكذلك وردت العبارة في اشارة التعيين (٤) •

موقف السهيلي من شيخه :

وقف السهيلي من أستاذه موقفا وسطا ، فإذا كان قد تأثر ببعض
أصوله وآرائه فقد خالفه في كثير منها ، وارتضى آراء وأصولا أخرى ،
والامثلة على ذلك كثيرة تذكر في موضعها ، ولكن يمكن القول هنا أن ابن
الطراوة قد أرسى في تلميذه حرية البحث والنظر ، ووجوب العودة الى
اللغة وتأملها ، فكان أن التقى الشيخ وتلميذه في بعض المسائل ، واختلفا

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ١٢٠ - ١٣٩ •

(٢) التكملة ٥٧٠/٢ - ٥٧١

(٣) التذكرة ١٤٢/٤ •

(٤) اشارة التعيين ، ورقة ٢٧ •

في بعضها الآخر . ونمثل الان لذلك برأى ابن الطراوة في الحال من النكرة فقد ذهب الى أنها مقيسة، وأنه قد يحتاج الى الحال من النكرة واستشهد على ذلك بالسمع ، ولكن السهيلي يقول : « والذي قاله الشيخ صحيح ، ولكن أكثر الكلام على مقاله النجويون (١) »

وقد كان في مجلسه يطيل الحوار معه ، حتى ليكاد يوقعه في الحرج ، ومما حكاه السهيلي من ذلك أن شيخه كان يرى أن « السين » و « سوف » من حروف المعاني التي لها الصدارة ، وبنى على ذلك انه يقبح أن يقال : زيدا سيضرب ، وزيد سيضرب ، وأنه ليس في كلام العرب ذلك ، إلا أنه اذا أدخلت « إن » على الاسم المبتدأ جاز دخول السين في الخبر ، لاعتماد الاسم على « إن » ومضارعتها للفعل ، فيذكر السهيلي : « وقد قلت له كالمحتج عليه : أليس قد قال الله سبحانه وتعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الانهار) ، فجاء بالسين في خبر المبدأ ؟ فقال لي : اقرأ ما قبل الآية . فقرأت : (إن الذين كفروا) . فضحك وقال : قد كنت أفزعتنى ، أليست هذه « إن » في الجملة المتقدمة ، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها ، والواو تنوب مناب العامل ؟ فسلمت له وسكت (٢) » .

وقد كان ابن الطراوة مُعجِباً بتلميذه ، فقد سأله السهيلي عن العامل في المصدر اذا كان توكيدا للفعل ، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد ، يقول السهيلي : « فسكت قليلا ثم قال : ما سألتني عنه أحد قبلك ! » .

وفي هذه المسألة وجدنا السهيلي يذهب على أن شيخه قد غفل عن كلام سيويه فيها ، فيقول بعد ذكر جواب شيخه : « ثم عرضت كلامه على

(١) نتائج الفكر ، ورقة ٥١ .

(٢) نتائج الفكر ، ورقة ٢٣ . وانظر دراسات لاسلوب القرآن الكريم للاستاذ محمد عبد الخالق عظيمه ١٩٠/٢ - ١٩٢ .

نفسى ، وتأملت الكتاب ، فاذا هو قد ذَهَلَ عما لَوَّحَ اليه سيويه فى باب .
المصدر ، بل صرح .. (١) » .

هذا مثل من مآخذه على شيخه . وقد أخذ عليه أيضا حديثه فى النقد ،
وتلك سمة ظاهرة فى كتابه الافصح ، وقد وقع فيها السهلى نفسه ، وربما
كان متأثرا بشيخه فى ذلك ، يقول السهلى عند الحديث عن أصل الفارسي
فى فتح همزة إن وكسرها : « وكان شيخنا أبو الحسين بن الطراوة يُعَجَّبُ
من وَهْنِهِ ، وَيُفْرِطُ فى تعنيف قائله (٢) » .

وما بعد هذا الا اعجاب باستاذه الذى قد يختفى وراء : « وسألته » ،
أو « فذاكرت شيخنا » ، ونحو هذا . وقد يصرح به ، وذلك مثل ما ذكره
فى اعراب « رَبِّ » فى حديث : « رَبِّ كَاسِيَةٍ فى الدنيا عارية يوم القيامة » ،
فقد قال : « وأجاز الكسائي ان تكون رَبَّ اسما مبتدأ ، والمرفوع خبرها .
وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبئي ، ومنذ
سمعتُ هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه (٣) » .

ولما قدمناه لم يكن مقبولا على إطلاقه ما قاله أبو حيان ، فقد نقل
السيوطى عنه : « وهذا الرجل « يعنى السهلى » كان شاذ المنازع فى النحو ،
وان كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من
شيخه أبى الحسين بن الطراوة ، فإنه لم يأخذ النحو الا منه (٤) ، وابن
الطراوة — كما عليه كثير من النحاة — كثير الخلاف لما عليه النحويون .
وقد صنف كتابا فى الرد على سيويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي ..

-
- (١) . النتائج ، ورقة ٨٧
 - (٢) . الامالى ٤٥ .
 - (٣) . الامالى ورقة ٢٥ — ٢٦ .
 - (٤) . اخذ السهلى النحو عن ابن الطراوة وتلاميذه ، ثم تلقاه عن شيوع .
آخرين . أرجع الى دراستنا عنه ٤٧ — ٧٣ .

ورد الناس عليه ، ورموه عن قوس واحدة (١) »

فقد نوافق أبا حيان على ان السهيلي كان شاذ المنازع ، وأن شيخه كان كذلك ، ولا يعد الشذوذ عيبا إذا كان صاحبه يقيم رأيه على أساس وحجة ، ولكن أن يقول : ان السهيلي قد سرى اليه ذلك من شيخه ، ويطلق القول فيه ، فهذا مالا نوافقه عليه .

هؤلاء ما أمكن الوقوف عليهم من تلاميذ ابن الطراوة ، ومن عرضنا المتقدم يتبين أنهم كانوا على شاكلة شيخهم علما باللغة والنحو ، وبصرا بالادب ، وأن منهم من كان يلزمه ملازمة الصحبة فقل عنه : من أصحاب ابن الطراوة ، وهذا أمر سوف نحتاج إليه ونحن نعرف بكتابه «الافصاح» ولقد حرص أصحابه على منهج شيخهم ، فكان من تلاميذهم من أخذ به ، فقد ذكروا في ترجمة محمد بن طلحة (٥٤٥ - ٦١٨) أنه « كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثنى عليه (٢) » وكان محمد بن طلحة هذا — كما قال ابن الزبير — : إماما في صنعة العربية ، موصوفا بالعقل والذكاء والعدالة ، ودرس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة .

(١) الاشباه والنظائر ٢٠٥

(٢) بغية الوغاه ١/١٢١ . وانظر اشارة التعيين ، ورقة ٤٨ .

شخصيته وأدبه

شخصيته :

يُقصد بالشخصية جميع ما يمتاز به ابن الطراوة من الصفات الجسيمة والعقلية والخلقية ، والتي تُعطينا تصوّرا معينا له في هذه النواحي فأما الجانب الاول وهو صفاته الجسمية فلم يقع لنا منها شيء ، ولم يكن ذلك الامر مما يعنى به قدامى المترجمين كثيرا ، ولو أنّ كتبه جميعا بين أيدينا فربما استطعنا أن نستنبط منها ما يُنبّه على بعض أوصافه هذه .

وأما الحديث عن عقليته وأخلاقه فلعلنا نستطيع التنبيه عليهما اعتمادا على نصوص الاقدمين وما سجله بعض تلاميذه . ولقد كان مما أجمعوا عليه أن أبا الحسين كان أديبا ، وأله جمع الى العلم بالنحو والفقه فيه ملكة الشاعر وذوق الاديب المنشئ ، وهذا الوصف وحده كاف في التنبيه على أنه كان متعدد الملكات ؛ ذلك أن العالم الذي يستطيع أن يقرئ تلاميذه «الكتاب» ويفوض بهم الى إعماقه ، ويكتب لهم عليه «مقدمات» تهديهم الى مسالكه ثم بعد ذلك يكون أديبا ينظم الشعر وينشئ الرسائل ، ويقربه الى مجلسه — كما سنعرف — أمير أديب ، يكون مثل هذا الرجل قد جمع أخص ما يميز به العالم من النظرة الموضوعية ، وأخص ما يميز به الأديب من الاحساس الوجداني والقدرة على التعبير في صورة خيالية مؤثرة ، وقلما تجتمع النظرتان في انسان واحد إلا وطفت إحداها على الاخرى ، ولذلك تراهم يقولون : إن فلانا شعره شعر عالم ، تنبيها على أن شعره لا يمكن أن يزهر في روضة الشعراء ، وأن صاحبه لم يطرق دربهم . قليل ما أولئك الذي جمعوا الى الفقه في العلم ملكة الشاعر وذوقه ، والعبارة وحدهم هم الذين يخرجون عن القاعدة العامة ، فتراهم يُسلكون في نظام الشعراء ، كما يحسبون في عداد العلماء ، ومن هؤلاء أبو العلاء المعري (٣٦٣ — ٤٤٩) الذي أدركه ابن الطراوة ويسمى به . على أنه ليست هناك حدود فاصلة بين العلم والادب ، وبين العالم المبدع والاديب ، العالم المبدع —

كما هو مقرر - يقوم إبداعه على نوع من الخيال والتصور يمنح صاحبه القدرة على التحليل والتركيب وبناء النتائج على المقدمات ، والاديب هو الذى يَبْتَ أفكاره من خلال الصور ، أو يقدم أفكاره فى ثوب من الخيال .. ولقد كان ابن الطراوة عالما مبدعا ، كما كان شاعرا ناثرا والابداع فى النحو لم يكن معروفا فى الاندلس ، فكان سببا فى أن تعرض لحملات متتابعة . ومن شأن العالم المبدع ، أو من أخص خصائصه ، الحرية فى التفكير وإباء التقليد ، وكذلك كان ابن الطراوة فى كتبه وفى مجالسه مع طلبته ، ينبه على هذه الحرية ويثبث فيها ، وقد وقع لى من نصوصه الفريدة قوله : « ولا تثريب علينا فيما نلّم به من الخلاف على سيويه - رحمه الله - فى السير من نظره ، لا فى شىء من نقله ، لأن تقليد الصادق فى نقله واجب ، والاعتراض عليه فى نظره جائز ، فمن تَمَّت له التفرقة بين الحالتين عُوِيَ من إنزال الظنة بنا ، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا (١) » يقول هذا فى الاندلس حيث كان النحاة يُنزهون سيويه عن الخطأ فى شىء من قوله أو نظره ، ويقول فى موطن آخر : « ومانصه سيويه - رحمه الله - من النَّصْب ، فيه من الوهم الذى لا انفكاك للانسان منه ، ولا مَحِيدَ لأحد عنه » (٢) ؛ فاذا وازنا بين موقفه هذا من سيويه ، وموقف الزبيدي - أحد شيوخ الاندلس المتقدمين - من الخليل ، وكان أهل الاندلس قد تحاملوا على الزبيدي حين أخذوا عليه أنه كان يعترض على الخليل ، فقد وصف الزبيدي هؤلاء المتحاملين عليه بأنهم تَسَرَّعوا بالقول فيه والتشنيع عليه ، وقال : « أوليس من العجب العجيب ، والنادر الغريب ، أن يتوهم علينا من به مُسْكَة من نظر أورمق من فهم ، تخطئة الخليل فى شىء من نظره ، والاعتراض عليه فيما دَقَّ أوجَلُّ من

(١) الافصاح ، ورقة ٢ ، ٣

(٢) الافصاح ، ورقة ١٧

مذهبه « (١) — اذا وازنا بين هذين الموقفين ، أدركنا الفرق بين الرجلين ، فأما ابن الطراوة فلعله كان من أوائل الاندلسيين ، أو لعله كان أولهم ، حين دعا نحاة عصره الى التفرقة بين ما ينقله سيوييه ، وبين نظره — في هذا المنقول ؛ فأما الأول فهو من الثقة بمكانٍ لأنَّ ناقله — وهو سيوييه — مُصَدِّقٌ ، وأما الثانى وهو رأى سيوييه فى هذا المنقول وتفسيره له ، فهو محل الأخذ والردِّ ، ولكن ابن الطراوة يقول : ان مآخذه على سيوييه قليلة لا كثيرة ، ويعتذر له بأنه بشر ، وأن ما وقع فيه مما لا مَحِيدَ للإنسان عنه • ولو أن النحاة من بعده وقفوا هذا الموقف لكان تتاجهم اللغوى غير ما نرى من توجيه لكل قول واتصار له ولعرفنا لهم آراء جديدة فى اللغة •

ولا يمكن أن يصدر مثل هذا الموقف الا عن شخص يعتقد أنه أهل لأن يقول ، وأنه ليس دون غيره فى المجال الذى يطرقه • ولقد كان ابن الطراوة واثقا أتم الثقة فى نفسه وفى أهليتها للبحث والمناقشة ، ولذلك تعقب السابقين من أمثال سيوييه والزجاجى والفارسى ، ودارت بينه وبين ابن الباذش — معاصره — رسالة مشهورة ، ومن يتحدى الناس فيما أَلْفُوهُ ينبغي أن يكون مستعدا لتلقى سهامهم دون أن يشئ ذلك من عزمه ، أو يَقْلَّ من إرادته • وقد كان ابن الطراوة كذلك دائما بل كان ذلك كله لا يحول بينه وبين أن يأخذ من الحياة بشيء من المتعة ، وأن يكون له مجلس شرب وندامى ، وأن يحمل الطرب على ان يقول الشعر فيمن يهوى ويحب ، وكان قد جاوز الشباب والكهولة ، كما سنين ذلك عند الحديث عن شعره ؛ ولعله كان يَسْتَرُوحُ بهذه الحياة اللاهية ليستأنف بعدها القول كما يريد ، فلم تكن هدفا فى ذاتها ، وإنما كانت وقفة الى حين •

ولقد قَدَّمنا من النصوص ما يُفِيدُ بأن أبا الحُسَيْن كان صاحب مزاج حادٍ عنيف ، وتلك سمة تكاد تكون لازمة لأمثاله من أصحاب الشخصيات

القوية ، والملكات الفنية • فيكون صاحبها مُرَهَف الحس لايمسالىء ولايدارى ، بل يقول ما يعتقد أنه صواب ، ويعنف على مخالفيه فى الرأى لاتأخذه فيهم لومة لائم •

تلك بعض ملامح أبى الحُسَيْن كما أفصحت عنها النصوص الواردة ؛ ومنها تراه رجلا يتسم بالحرية فى تفكيره وفى مسلكه ، متعلقا بالوان الحياة الزاهية ، واذا استطاع مع هذا أن يكسب مودة تلاميذه وتوقيرهم ودفاعهم حيا وميتا ، فهذا أدل شئ على أنه بلغ من عقولهم وأنفسهم مبلغا كريما •

الاديب :

كانت صورة النحوى فى الأندلس ، منذ أن استقام أمر الدراسة النحوية فيها تعنى أن صاحبها من القائمين على دراسة العربية والادب ، ولقد قدمنا - ونحن نعرف بالنشاط اللغوى فى عصر ابن الطراوة - نموذجا لما كان يدور فى حلقات الشيوخ من مختلف المرويات فى اللغة والادب ، وقلنا هنالك : ان لقب « الاستاذ » كان لا يُمنح إلا لمن جمع بين صناعة العربية والادب ، وأن ابن الطراوة كان أحد الاساتذة المقدمين المشهود لهم فى هذا المجال ، وذكرنا هنالك أيضا ما رجونا ان يكون استنتاجا صحيحا ، وهو أن أبا على القالى النحوى والاديب ، كان الصورة المثلى لمن جاء بعده من النخاة ، حتى يحظوا بالقرب من مجالس الامراء ؛ فأقبلوا على أشعار العرب يحفظونها ويدرسونها ، ومن هنا نما ذوقهم الأدبى ، وقد نبّه على هذه الظاهرة ابن خلدون ، وقدمنا كلامه فى ذلك • وقد أفادت الدراسة النحوية فى الاندلس من هذا المنهج التعليمى ، وكنت استدراكاتهم على المتقدمين ترجع فى أغلبها إلى مدارس هذه النصوص وتأملها •

بيد أنى أريد أن أنه هنا على أدب أبى الحُسَيْن الإنشائى ، ذلك الأدب

الذى يُعبّر عن الحياة ويصور العواطف الانسانية ؛ وقد أجمع المترجمون أنه كان شاعرا ناثرا ؛ يقول القاضي عياض : « جالسته كثيرا ، وحضرت مجالسه في الأدب ، وأخبرني بملح وفوائد ، وأنشدني كثيرا من شعره ومناقضاته الحصرى وغيره » (١) . أما الحُصْرى الذى ناقضه فهو : أبو الحسن على بن عبد الغنى الحُصْرى القُرَوِّى (ت ٤٨٨) ، وليس أبا إسحق إبراهيم بن على بن تميم الحصرى (ت - ٤٥٣) صاحب زهر الآداب . وقد سجل القفطى شيئا من هذه المناقضات ، وما قاله ابن الطراوة فيه :

إِذَا الْحُصْرَى اللَّيْمُ انْتَحَى (٢)
وَقَلَّ بِهَذَا الْوَرَى سَاحِرًا
وَأَنْسَى مَا كَانَ فَادْكُرْ لَهُ
عَلَى بْنُ بَكَّارٍ الشَّاعِرَا

وقد كان الحُصْرى هذا عالما بالقراءات والنحو ، حريصا على أن تكون له مكانة عند أمراء الاندلس (٣) . ويبدو أن هذا هو الذى أشعل المنافسة بينهما الى حد غير كريم .

• وقد ذكرنا من قبل أن ابن الطراوة كان حريصا على أن يأخذ من الحياة حظا من المتعة ، وأنه كان له مجلس شرب وندامى ، وقد نقل المقرئ صورة هذا الجانب من حياته ، فيقول : « وحكى أن أبا الحسين سليمان ابن الطراوة ، نَحَوِيَ الْمَرِيَّةَ ، حَضَرَ مَعَ نَدْمَاءَ ، وَالِى جَانِبِهِ مِنْ أَخَذَ بِمَجَامِعِ قَلْبِهِ ، فَلَمَّا بَلَغَتْ النُّوْبَةُ إِلَيْهِ اسْتَعْفَى مِنَ الشَّرْبِ وَأَبْدَى الْقُطُوبَ . فَأَخَذَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ الْجَامَ مِنْ يَدِهِ وَشَرِبَهَا عَنْهُ ، وَبَا بَرْدَهَا عَلَى كُلِّ كَبِدِهِ ! ثُمَّ قَالَ بَدِيهَا :

-
- (١) بغية الوعاة ٢/ ٣٤١ .
(٢) يقال : انتحى فلان علينا ، أى : افتخر وتعظم .
(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٧٦ .

يَشْرِبُهَا الشَّيْخُ وَأَمْسَالُهُ
وَكُلَّ مَنْ تُحِبُّهُ أَفْعَالُهُ
وَالْبَكْرُ إِنْ لَمْ يَسْتَمِعْ صَوْلَةَ
تَلَقَى عَلَى الْبَازِلِ أَثْقَالَهُ (١)

ودخل عليه - وهو مع ندمائه - غلام ، والكأس في يده ، فقال :
أَلَا يَا أَبَى وَغَيْرِ أَبِي غَزَالُ
أَتَى وَبِرَاحِيهِ لِلشَّرْبِ رَاحُ
فَقَالَ مُنَادِمِي : فِي الْحَيْنِ صِفْهُ (٢)
فَقُلْتُ : الشَّمْسُ جَاءَ بِهَا الصَّبَاحُ

وقال فبين جاء بالراح :
وَلِمَا رَأَيْتُ الصَّبِيحَ لَاحَ بِخُسْدِهِ
تَعَوَّتُهُمْ : رِفْقًا تُلْعَ لَكُمْ الشَّمْسُ
وأطلعها مثل الغزالة وهو كالغزالِ فتمَّ الطيبُ واكتمَلَ الأنسُ

وقال وقد شرب ليلة في القمر :
شَرِبْنَا بِمَصْبَاحِ السَّمَاءِ مُنَادِمًا
بِشِطَاطِي غَسَدِيرٍ وَالْأَزَاهِرُ تَنْفَعُ

(١) قيل : يشير الى قول جرير :
وَابْنُ اللَّيْلُونِ إِذَا مَالَزَ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَمِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ
وَالْقَنَاعِيْسُ : الْجَمَلُ الضَّخْمُ الْعَظِيمُ . وَالْبَكْرُ : الْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ .
وَالْبَازِلُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا بَلَغَ التَّاسِعَةَ .
(٢) فِي نَفْعِ الطَّيِّبِ : « فِي الْحَسَنِ » . وَالْمُثَبَّتُ عَنِ الْمَغْرِبِ فِي حُلَى الْمَغْرِبِ
٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

وَظَلَّ جَهولٌ يَرْقُبُ الصَّيْحَ ضَلَّةً

ومن الكؤوس لم يبرح الليل يُصْبِحُ (١)

وذكر المقرئ أيضا في موطن آخر : « وقال أبو الحسين سليمان
ابن الطراوة الملقى :

وَقَاتِلَةٌ : اتَّصِبُوا لِلْفَوَائِي (٢)

وقد اضحى بمفرقك النهارُ

فقلتُ لها حَشَّتْ عَلَى التَّصَابِي (٣)

(أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ) (٤)

وهي أبيات دالة على أن ابن الطراوة النحوى ، كان يسلك في حياته
مسلك أدباء عصره ، دون أن يرى في هذا السلوك ما يسن أن يُعَابَ به
أو يؤخذَ عليه ؛ ولقد كان حريصا على أن يحيا هذه الحياة ؛ ومن ثم فنحن
لا نجد له مشاركة ما في العلوم الاسلامية الاخرى ، مثل الحديث والتفسير
والفقه ، هذه العلوم التي كان علماء الاندلس يأخذون منها بنصيب وافر ؛
وكانه قَنِع بوصف الأستاذ الأديب .

ولقد ذكر صاحب المغرب (٥) أن له أمداحا في المعتصم بن صَاحِدِج ،
(٤٢٩ — ٤٨٤) ، وفي على بن يوسف بن تاشفين (٤٧٧ — ٥٣٧) ، فأما
المعتصم فكان صاحب المِرِّيَّة وبِجَايَة ، وكان شاعرا أدبيا ، يقرب الشعراء
ولهم فيه مدائح ، وهو صاحب الأبيات التي أولها :

-
- (١) نفح الطيب ٣٥٥/٤
(٢) في الانباه : « تكلف »
(٣) في الانباه أيضا : « حضضت » . وفي بغية الوعاة ٣٤١/٢ : « خضبت »
(٤) نفح الطيب ٦٥/٦ ، والشرط الاخير مقتبس ، وينسب للطرماح أو
لشمر بن أبي خازم ، انظر اللسان ، مادة : عار .
(٥) المغرب في حلى المغرب ٢٠٨/٢ — ٢٠٩ .

وَزَهَّدَنِي فِي النَّاسِ مَعْرِفَتِي بِهِمْ

وَطَوَّلُ اخْتِبَارِي صَاحِبًا بَعْدَ صَاحِبٍ

وقد عاش في المرية الى أن أخرجه عنها يوسف بن تاشفين ؛ فأين مدائحُ ابن الطراوة في المعتصم هذا ، وفي علي بن يوسف ؟ لقد ذهب بها مذهب بأغلب آثاره ، وربما جاد الزمان بها يوماً ، على أن ما انتهى إلينا من أبيات يدل على أن أبا الحسين قد أوتى طبع الشاعر وخياله ، وكان يتوسل بهذا أن يكون له شأن في قصور أمراء الاندلس والمغرب .

وأما رسائله التي أشار إليها السيوطي (١) فلم يقع لي منها شيء ، وربما تَلَمَّسْنَا بعض خصائص ثره من تعقيباته في كتابه « الإفصاح » ، الذي تعرَّض فيه لنقد إيضاح الفارسي ، ومنها : « وإنما قصدنا الى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير ، مما تفرَّد أو خرج عن نصِّ سيوييه ، فأما ما سوى ذلك مما قال فيه مع غيره ، فأكثر من أن أحصيه ، وأبعدُ مشقةً من أن أستوفيه ، وقد بينا القدر فيما تقدم ، وأطلنا لمن أنكر أو سلَّم » (٢) .

وانظر إلى قوله وهو يطلُّ بعضُ التراكيب ، وذلك عند قوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ) و (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْهُمْ) ، فقد أضاف إلى ذلك أن العرب تقول « العسل أحلى من العَلَقَم » ، ويقول : « فإن هذا كله من التبصير لا من باب التفضيل عليه ، كما تقول العرب : السعادة أحبُّ إليك أم الشقاء ؟ وقد علم أنه « لا » يقول الشقاء ، ولكنه بصَّره بأن جعل له الشيء إلى جنب ضده ، فيتخيَّل ذلك في ذهنه حساً ، فيثور للنفس من الطبع كاسرٌّ يزجرها عن المكروه منها ؛ لأن أخلاق النفس

(١) بغية الوعاة ٦٠٢/١

(٢) الافصاح ، ورقة ٤ .

تابعةً لمزاج البدن ، وللعرب وغيرهم من الأمم في « هذا » النحو يحكم وأقاصيصُ أغنت شهرتها عن إعادتها ، وبالله التوفيق » (١) .

واستمع اليه يختم نقدا للفارسي في تحليل بعض التراكيب : « وهذه إشارة يسيرة فيما تنطوي عليها هذه الأبواب من وجوه النظر وتزاحم المعاني عليها ، وإنما لوّحت لك بهذا ليكون منك بتفقد وكيد ، واعتناء شديد ؛ فإن هذا الرجل لفّ القول فيها على غيره ، ولم يفرّق بين حلوه ومرّه ، وما اختصره سيويه في صفحات كثيرة بسطه في كلمات يسيرة ، فصار الناظر فيه بين فوت الراحة وعدم المعرفة . وكلام سيويه أسهل للفك ، وأجلى للشك ، وأقرب للمتاوّل ، وأشرف للمجاوّل ، من هذه الخزعات ، والأسماء المهورات ، وبالله التوفيق » (٢) .

هذا ، وإن ما قدمناه من نصوص له في مواضع مختلفة ، وما نسوقه له عند الحديث عن كتابه الإفصاح ، وبيان آرائه في النحو ، لدال على أن الرجل كان صاحب بيان وأداء ، وأنه كان واضح العبارة ، قويّ العارضة ، مالكا لزمان الفكرة ، قادرا أن يعبر عنها وإن دقت ، وتلك ناحية تفسّر لنا إقبال الطلبة عليه ، والتفافهم حوله ؛ وإنك لو رجعت إلى السهيلي في كتبه فسوف تجدّه متأميا بشيخه آخذاً بنمط عبارته في كلامه ، في مثل هذه التعقيبات التي يحرص فيها على جمال الجرس ، المتمثل في تلك السجعيات المتبالية في ختام كل موضوع ، وكأنه يعلن بموسيقاها أن الأمر قد انتهى ، وأنه قد أصاب الغرض ، وانتهى إلى الحقيقة ، استمع إليه يقول في ختام بعض بحوثه : « فإذا فهّمت فرق ما بينهما ، بعد تأمل هذه الفصول وتدبرها ، ثم لم تعدل عندك هذه الفائدة جميع الدنيا بأسرها ، فما قدرتها

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٣ .

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٢ .

حقَّ قَدْرِهَا ، والله المستعان على واجب شكرها « (١) ؛ وقد أضحى هذا النمط في التعبير من معالم أسلوب السهيلي ؛ ولعله أعجبه هذا من شيخه ، وكان في مطلع الشباب ، فملك أداء الشيخ به نفسه ، وظل مستمسكا به طيلة حياته . ولو أنه قُدِّرَ أن يحيا تُراث هذا الرجل ، لسوف نسمعُ عجبا ، ذلك الذي ملأ الأسماع في الأندلس ، وكان به علما من أعلام وقته .

كُتِبَهُ

من الشيوخ من كان يشغله التدريس وتخرج التلاميذ عن التأليف والتصنيف ، ولا يكاد يخلو عصر من عصور الثقافة الاسلامية من هذا الطراز من العلماء الأجلاء الذين شهد لهم تلاميذهم بالكفاية وأثنوا عليهم ثناء عاترا . على أن هناك شيوخا آخرين جمّعوا بين التدريس والتأليف ؛ ومثل هذا الصنف من العلماء تراه أبقي أثرا من الأولين ؛ ذلك أن هذه المؤلفات تكون له شاهداً صديقي على ما بلغه من مكانة ، فمنها يقف الدارس على مكوناته العلمية ، وطرق تفكيره ، وآرائه . ولولاها لكان الحديث عنه مجعلا يتسم بالعموم ، ولا يملك الدارس أن يقول إلا ما انتهى إليه من كلمات تلاميذه ومعاصريه .

ولقد كان لأبي الحسين مصنفات كثيرة ، أشار إليها المتقدمون ، وأحال هو عليها جملة في قوله : « قد بينا في غير موضوع من كتبنا .. » (٢) ، ونبه على بعضها بالاسم . وسوف أحاول أن أعرف بكتبه ما وجد منها وما فقد ، مرتبا لها ترتيباً زمنياً ، ومعرفاً بمنهجها ، وذاكرا ما وقع لنا من نصوص كتبه المفقودة ، فمنها نلقى بعض الضوء عليها ، وذلك على النحو التالي :

١ - المقدمات الى علم الكتاب ، وشرح المشكلات على توالي الابواب :

هكذا ذكر ابن الطراوة اسم كتابه مرتين في كتابه الإفصاح (١) ، على

(١) الإفصاح ، ورقة ١٣
(٢) الإفصاح ، ورقة ٤ ، ١٦

أنه ذكره مرة فقال : « المقدمات الى علم الكتاب » (٢) ، ثم اكتفى بعد ذلك بأن كان يقول : « المقدمات » وذلك في نحو سبع عشرة مرة . فأما المترجمون له فكانوا يكتفون عند ذكر هذا الكتاب بقولهم : « المقدمات على كتاب سيويه » (٣) .

ومن هذا العنوان يُمكن أن تتصور موضوع « الكتاب » ، فليس هو شرحا لكتاب سيويه ، ولكنه يشتغل على مسائل تعرف بمنهج وتحل مشكلاته ، وكأنه جعله مدخلا للذين يريدون أن يدرسوا « الكتاب » دراسة فقه وإيمان . على أنه يبدو أن ابن الطراوة لم يقصر كتابه على هذه الغاية ، بل كان معنياً إلى ذلك ببيان آرائه ما خالف فيها سيويه أو غيره ، على نحو ما يتبين في النص التالي :

« قال ابن مكتوم » في تذكرته :

قال ابن الطراوة في « المقدمات » في قول سيويه : (باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب) ب : كلامه في هذا الباب صحيح ، وعارضوه بأوهام كثيرة ، فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين . وإنما أوقع لهم الشك توهمهم أن الواو عاطفة ، ولم يعرضوا للجامعة بحرف . وقد أشرتُ إليها في قوله : « ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك ، ويقولان ذاك » ، على معتقدي في الواو .

وأظرف ما رأيتُ من هذا الجهل قالوا : والجامعة شيء نصه

(١) المرجع المقدمة ، ورقة ٥ .

(٢) انظر بغيه الوعاء ٦٠٢/١ .

الفَسَوِيُّ (١) في الإيضاح ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير ، فكان فيما ذكر أن التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان - وعدد منه ضروباً - قال : (وجميع الشمس والقمر) ، فأدخله في باب ما يحذف منه التاء ، والأصل استعمالها ، ولم يفتن لما نحن بسبيله من الواو الجامعة ، وآل التاء لا تجوز هنا البتة وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أغفلت من أوكيد الواجبات إحكامها ، والأخذ بما يتوهم فيه نقضها وإبرامها » .

ويقول ابن الطراوة متابعاً :

« وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواص أهل الاندلس في طرح الواو من قولك : (صلى الله على محمد) (٢) ؛ إذ توهموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها واتفقوا على إسقاطها ، تقصيراً بالسلف وتمرساً بالخطف ، مع العجب بأنفسهم ، والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم ! ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدي بمن تقدمه ، ولا يرسل في الباطل قدمه ، لاسيما فيما نقلته الكفاة ، وأطبقت عليه الأمة » (١) .

ومن النص المتقدم ترى أن ابن الطراوة لم يكن أبدا متحاملا على

(١) يزيد أبا علي الفارسي :

(٢) أشار السهيلي إلى هذا الوهم في صدر كتابه النتائج ، وهو يعرب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على محمد » فقال : ان حجة من حذف الواو هو ان الفعل بعد الواو دعاء بالصلاة والتسمية قبله خير ، والدعاء لا يعطف على الخبر . وأن حجة من أثبتها هو الاقتداء بالسلف . فأما السهيلي فقال : ان الواو لم تعطف دعاء على خبر ، وإنما عطفت الجملة على كلام محكي ، كأنك قلت : أقول هذا وهذا ، أو اكتب هذا وهذا . بتصرف .

(٣) الاشباه والنظائر ٣/ ١٤٤ - ١٤٥ .

صاحب الكتاب ، كما صَوَّرَهُ لنا معاصروه ومن خلفهم ، بل على العكس من ذلك تراه هنا يَتَصَفُّ له فيصَحِّحُ نصه ، ويأخذ على معارضيه أنهم لا يَصْدُرُونَ في أقوالهم عن الأصول ومن هنا كثرت زلاتهم . ومن هذا النص تعلم أيضا أن ابن الطراوة تعرَّض لنقدِ الفارسي في « المقدمات » ، وأن كتابه « الإفصاح » — الذي تذكَّره بعد — لم يكن أول كتاب يحفل بنقد الفارسي .

على أن كتابه « المقدمات » حفل أيضا وبصورة واضحة بنقدِ سيبويه ، فأثارت هذه الصورة معاصريه عليه ، وقد أشرنا من قبل الى ردوده عليهم ، ودعوته إليهم أن يُفَرِّقُوا بين ما ينقله سيبويه ، وبين نظر سيبويه في هذا المنقول ، فالأول : ليس مجالا للشك ولا للنقد ، وأما الثاني وهو نظر سيبويه في هذا المنقول فهو الذي يمكن أن يكون محلا للأخذ والمتابعة . وسوف نعرِّضُ مخالفاته لسيبويه ونحن نتحدث عن آرائه .

ويبدو أن كتاب « المقدمات » كان أهمَّ كتب ابن الطراوة ، وأحفلها بآرائه في النحو ، فهو في « الإفصاح » يحيل عليه وحده ، ولا يذكر غيره إلا رسالة صغيرة لم يسمَّها ، ومما يدل على عنايته به قوله عند الحديث عن دلالة المضارع وإعرابه : « وعندنا ألا نرد من قوله « يعنى الفارسي » إلا ما تفرد به ، أو خالف سيبويه فيه ، ونكلُ غير ذلك الى « المقدمات » فمن تآقت نفسه الى التشفي من هذا الفصل والوقوف على حقيقة إعراب الفعل ، التمس منه ذلك الكتاب ، أو باحثنا عنه إن شاء الله » (١) . وقوله في موطن آخر وهو ينقد بعض أمثلة الفارسي : « والبرهان الجلي في منع هذا ونحوه في المقدمات » (٢) . الى غير ذلك من نصوص متناثرة في « الإفصاح » تنقلُ الى قارئها اعتزازَ صاحبها به ، وتجعلنا على أمل في

(١) الإفصاح ، ورقة ٦ .

(٢) الإفصاح ، ورقة ٨ .

أن يجودَ الزمانُ بهذا الكتاب ، الذي أعدّه دليلاً على الكتاب ، وكان أحفل
كتبه بآرائه .

٢ - ترشيحُ المُقْتَدِي :

كذا ذكره صاحبُ إشارة التعيين (١) ، وهو مفقود كالأول ، ولم يُحل
عليه ابنُ الطراوة في الإفصاح . وقد ذكره صاحب كشف الظنون فقال :
« وهو مختصر المقدمات على كتابِ سيويه » (٢) .

هذا ، وإن من يقرأ الارتشاف لأبي حيان يرى اسم « الترشيح »
يتردد كثيراً ، وقد يظن أن هذا هو الكتاب الذي نحن بسبيله : وقد وقعنا
في هذا الظن فترة ، ثم تبين لنا أنه « التوشيح » (٣) - بالو لا بالراء -
وأن صاحبه هو أبو بكر خطابُ بن يوسف بن هلال الماردي (تـ ٤٥٠)
وقد قدمنا ذكره ونحن نتحدث عن الظواهر اللغوية في عصر الطوائف .

٣ - رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش في مسألة
نحوية ، ذكر ذلك ابن قاضي شهبة (٤) ، هذا وقد ذكر ابنُ الطراوة في
الإفصاح أن له رسالة مشهورة ، قال : « وسوغ بعضهم استثناء الكثير
من القليل ، واحتج بقوله تعالى : (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ، الا
من اتبعك من الغاوين) وقد بينت فسادَ هذا القول في رسالة مشهورة

(١) الإشارة ، ورقة ٢١ .

(٢) كشف الظنون ٣٩٩/١ .

(٣) انظر الفهرسة لابن خير ٣١٩ ، وكشف الظنون ٥٠٧ . وقد ذكر
الكتاب في ترجمته في بغيه الوغاه ٥٥٣/١ بالراء ايضاً لا بالواو ،
وهو تحريف .

(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ، الجزء الثاني ، ورقة ٢٩٨ .

بأيدي الناس » (١) فربما كان هذا الاستثناء هو موضوع هذه الرسالة الى جرت بينه وبين أبي الحسن بن الباذش .

٤ - مقالة في الاسم والمسمى (٢) .

٥ - الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإفصاح .

كذا ورد الاسم على غلاف المخطوطة ، وهو الاثر الباقي من مؤلفات الاستاذ أبي الحسين ، وقد اعتمدنا عليه اعتمادا أوليا في بيان آرائه والتعريف باتجاهه ، كما أفدنا منه من قبل في بيان أسلوبه وبعض معالم شخصيته . ولم يذكره من المتقدمين غير صاحب إشارة التعيين (٣) ، وقد حفظته مكتبة الاسكوريال ضمن ما حفظت من تراث الاندلسيين (٤) ، وأتيحت لي مصورة له (٥) ، أحيط فيها صلب النص من جميع هوامشه بردود على ابن الطراوة يُظن أنها تلك المنسوبة الى ابن الضائع ، ففي كشف الظنون : « وعلى الإفصاح اعتراضات لابن الطراوة النحوى ، والرد عليه لابن الضائع على بن محمد الكُنَامي » (٦) . ويقول ابن الزبير في ترجمة ابن الضائع : « أملى على ايضاح الفارسي ، ورد اعتراضات ابن الطراوة

(١) الافصاح ، ورقة ٢٢

(٢) بغية الوعاه ٦٠٢/١ .

(٣) إشارة التعيين ، ورقة ٢١ .

(٤) مكتبة الاسكوريال ، مخطوط رقم ١٨٣٠ .

(٥) اعدالآن هذا الكتاب للنشر ، وآمل أن يخرج قريبا ، وان كانت تبدو في المصورة مشكلات كثيرة ، ترجع الى ما في أصل المصورة من خروم ، والى ما فيه من سقط ، وارجو أن تتاح لي نسخة أخرى ، أو أن أستطيع تكملة هذه النصوص من الكتب التي اعتمدت عليها ، وبالله التوفيق .

(٦) كشف الظنون ٢١٣ .

على الفارسي واعتراضاته على سيبويه « (١) » .

على أن من يقرأ أوائل الإفصاح قد يظن أنه ليس عمل الشيخ أبي الحسين ، وأن جماعة من تلاميذه هم الذين تهضنوا بجمع آرائه ورؤوده على الفارسي وصاغوها في هذا الكتاب ، ففي مقدمة المخطوطة بعد البسملة والعنوان الذي قدمناه : « تأليف أصحاب من حملة الكتاب ، خصهم الأستاذ الأوحـد ابن الطراوة بمكنون بحثه ، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته » . ثم بعد شكوى الزمان نجد النص التالي « وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب « يعنى بإيضاح الفارسي » تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية ، وتظاهر المصحفين لتقليده (٢) على التواليف المسندة ، خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة ، والإسناد الى الائمة ، حتى درست آثار المتقدمين ، وأمتحت سبيل المؤلفين ، فطمسوا آعين الناظرين ، وضربوا على آذان السامعين ، وخلصوا الى قلوب الناشئين ونحن الآن بادئون بنا عزمنا من ذلك عليه ، واتدبنا حسيبة إليه . . » .

من يقرأ هذه المقدمة قد يظن أن هؤلاء التلاميذ قد جمعوا آراء الشيخ ، وأن الشيخ لم يقصد جمعها في رسالة ، وإنما هي نقداً قالها في مجالسه ، وأنهم اجتمعوا فصاغوها ، ورتبوها على أبواب الإيضاح . وعلى هذا فإنه كان من التلاميذ الجمع والصياغة والترتيب ، ولا يستطيع الناظر في هذه المقدمة أن يدعى شيئاً فوق هذا ، بأن يُسند هذا النقد إليهم ؛ حيث إنه ذكر في صدر هذا التقديم : « تأليف أصحاب من حملة الكتاب ، خصهم الأستاذ الأوحـد ابن الطراوة بمكنون بحثه ، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته » ، فما في هذا الكتاب مما آثرهم به الشيخ وأكثهم إياه .

(١) بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٢) في الصورة : « لتقدمه » .

[illegible][illegible]

ولكن الذي تَبَيَّن لى هو أن كل ما فى الكتاب من لفظ الشيخ ، ذلك أنه ما يكادُ المرء يغادرُ هذه المقدمة ، حيث يجد نفسه أمام شخصية واحدة تتحدث إليه ، ويجد أمامه من الأدلة على أن الإفصاح من لفظ الشيخ ، ونسوق بعضها فيما يلى :

وَرَدَ هذا النص أولا : « ولعل من ينظر فى هذه الرسالة يظن علينا أن بعض ما قدمناه من الجمل مُعاد ، بل ما بينها جملة إلا مخالفة غيرها فى معناها ، كما خالفناها فى رصفها ، وهذا مَبِينٌ فى (المقدمات إلى علم الكتاب ، وشرح المشكلات على توالى الأبواب) ان شاء الله ، وكذا يتقدم بالعدر إلى بعض من يحزر الألفاظ ... » (١) .

ويهمنا الجملة الأخيرة من هذه الفقرة ، فقد تحدث عن نفسه بضمير المتكلم . ومن النصوص أيضا : « ولعل بعض من يسمع كلامى يقول — وما قَدَّرَ هذا النظر — ... لقد عَظُمَتْ حقيرا وَحَجَرَتْ واسعا .. » (٢) . وهو مثل الأول ، القائل يذكر نفسه بضمير المفرد ، ويعيد الخطاب عليها بضمير المفرد كذلك .

وانظر أيضا الى النص التالى : « وقد أوضحنا الصواب فى ذلك ، فى (المقدمات » بما لا مَحِيدَ لأحد عنه » (٣) ، والذي أوضح فى المقدمات هو مؤلفها أبو الحُسَيْن لاغيره .

ومثل النصوص المتقدمة هذا النص أيضا : « وقد أشرتُ فيما مضى من هذه الرسالة » (٤) وهكذا لاتزال تمضى فى متابعة هذه الرسالة حتى

-
- (١) الإفصاح ، ورقة ٣ .
 - (٢) المرجع المتقدم ، ورقة ٩ .
 - (٣) المرجع المتقدم ، ورقة ١١ .
 - (٤) المرجع المتقدم ، ورقة ١٦ .

تقابلك أمثال هذه النصوص ، التي لا تملك معها الا أن تُحيلها عليها الشيخ أسلوبا كما أحلتها عليه فكرا ، وقد تنبأ عن أمر هذه المقدمة ، وما ورد فيها من القول بأنه « تأليف أصحاب من حملة الكتاب » ، والخطب في ذلك سهل ، وهو أن هذه الرسالة أملاها الشيخ في آخر حياته على خاصة تلاميذه ، أولئك الذين كانوا يحيلون آراءه ، ويدافعون عن مذهب شيخهم ، أمام ابن الباذش وتلاميذه ، ثم أعجله الموت عن النظر في هذه الرسالة ليكتب لها تقدما ، فلما مضى الشيخ أبرزوها للناس ، وقالوا في مقدمتها مقالاتهم ، وكم من الكتب أعجل الموت أصحابها عن التقديم لها ، وبحسبك كتاب سيويه مثلاً .

وقد تنساءل ثانيا عن هؤلاء التلاميذ الذين اختصهم الشيخ بهذه الرسالة ، ولو رجعت الى ما قدمناه عن تلاميذه فربما استطعت أن تتبين من بينهم : أبا محمد القاسم بن دحمان ، وأبا بكر بن سمحون ، وأبا شبوة بن يعسوب ، الذي ذكروا له كلاما مع أبي الحسن بن الباذش في مسألة نحوية نقضها عليه .

موقفه من الإيضاح :

حديثنا عن موقفه من الإيضاح ، يتناول رأيه فيه من حيث مستواه وصلاحيته للتلاميذ الذين أعد لهم كما يتناول موقفه من الآراء المعروضة فيه ، والنواحي التي عني ابن الطراوة بنقدها فيه ، والحجج التي اعتمد عليها في النقد .

١ - فأما عن مستوى الكتاب ، فالإيضاح كما هو معلوم أعده للشاذين في النحو ، وقد صرح ابن الطراوة بأنه خلا من الترتيب والإحكام الذي يناسب المبتدئين ، ووازن بينه وبين كتاب سيويه في بعض المواضع ، ففضل الكتاب عليه ، وقال : إنه - أي الإيضاح - مبني على تعجيز

الناظر فيه ، لاتعليم المستند إليه ، بما وقع فيه من تقديم ما ينبو ذهن المبتدى عنه ، وتأخير ما لا بد منه ، وتشعب كل باب فيه بما شذ منه ، بما نظمه سيويه على أبواب ، ونزله على نظام ، بعد فراغه من إثبات قواعده وتقريب مسأله وشواهد » (١) . وقال في موطن آخر : « وهذه إشارة يسيرة فيما تنطوي عليه هذه الابواب من وجوه النظر وتزاحم المعاني عليها ، وإنما لَوَّحْتُ لك بهذا ليكون منك بتفقد وكيد ، واعتناء شديد ، فإن هذا الرجل لَفَّ القول فيها على غيره ، ولم يفرِّق بين حُلوه ومُمره ، وما اختصره سيويه في صفحات كثيرة بسطه في كلمات يسيرة ، فصار الناظر فيه بين قوت الراحة وعدم المعرفة . وكلام سيويه أسهل للفك ، وأجلى للشك ، وأقرب للتأويل . » (٢) . وهكذا في غير موضع يقابلك رأيُه في تبويب الإيضاح ، وطريقة معالجة للمادة في كل باب .

ومن هنا كان يُفضّل جمل الزجاجي عليه ، ويراه كثير النفع للمبتدئين ، خاليا من الفضول ، قد أحسن ترتيب أبوابه وفصوله ، يقول ابن الطراوة في باب كم : « شغل في هذا الباب بخلط الألفاظ بالاغراب ، وتقديم ما عهدنا تأخيره ، وترك ما يتعين تفسيره ، مع كثرة الخطأ وقلة الصواب ، فمن اقتصر عليه خرج منه كما دخل فيه ، فكتابُ الجمل في هذا وغيره أنفع . » وبالله التوفيق » (٣) . ويقول في باب القسم : « من الحق على من سَلِمَ حسنه ، ونَصَح نفسه ، أن يطالع هذا الباب في كتاب الجمل ، ليفصل بين ما تقيّد منه وبين ما عبّر هذا الرجل عنه ، فإن فعل ذلك وأنصف ، وقف من ترتيبه له ، ووضع فصوله ، وإجراء فروعه على أصوله ، وإتقان عوامله وأجريته ، وغير ذلك من أخواله ، على ما يتبين فضله ، ولا يسع

(١) الافصاح ، ورقة ١٠ .

(٢) الافصاح ، ورقة ١٢ .

(٣) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٣ .

جهله « (١) » .

هذا حكمه العام على الكتاب ، ولكنه شذَّ عنه مرة أو مرتين ، فأثنى على المؤلف في فصل من فصول المقصور والممدود ، فقال : « ثم فرَّع القول في التأنيث والتذكير ، فنظر وأمعن ، وأكثر وأحسن ، وذهب فيه كل مذهب ، وبلغ منه إلى أبعد مطلب ، بين تصنيف محكم ، وتأليف متراصف مُتَقَنٍّ ، مستظهرا بالشاهد من كلام العرب ، مُرسِلا ما شدا من عِنان الأدب ، إلا بُدَا يسيرة من باب السهو والنسيان ، مغتفرة في جنب الإصابة والاحسان ، تُمَدِّد في الكتاب على توالي الابواب ، غير مخلة بماله في ذلك من الصواب ، والحقُّ أحق أن يُتَّبَعَ » (٢) .

وهو قول — كما ترى — قد يشهد لقائله بالنصفة ، وأنه كان في كل ما تعرض به للإيضاح يلتزم جادة الحق ، بعيدا عن التحامل والعصية .

٢ — وأما عن موقفه من الآراء المعروضة في الإيضاح ، فقد نبه ابن الطراوة في غير موضع من الإفصاح على أنه لا يعرض لنقد ما ذكره الفارسي إلا ما كان فيه مستقلا برأى ، فأما ما شارك فيه غيره من المتقدمين ، فهو بمنجاة من النقد حيث كان فيه متبعا . فالذي يُهْمُّه من الإيضاح هو ما امتاز به الفارسي ، سواء أكان رأيا أم توجيها أم مثالا ، فهذا هو محل النقد والمتابعة ، يقول ابن الطراوة : « وإِنِّنا قَصَدْنَا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير ، بما تفرد به » أو خرج عن نص سيويته ، فأما ما سوى ذلك مما قال فيه مع غيره ، فأكثر من أن أحصيه ، وأبعد مشقة من أن أستوفيه » (٣) .

(١) المرجع نفسه ، ورقة ٢٥ .

(٢) الإفصاح ، ورقة ٣٣ .

(٣) الإفصاح ، ورقة ٤ .

ويقول في موطن آخر : « وعندنا ألا نرد من قوله إلا ما تفرد به ، أو خالف مسيويه ، ونكل غير ذلك الى المقدمات .. » (١) .

وقال وهو ينقد ما ذكره الفارسي في ظروف الزمان : « ونحن تتجافى عنه في قوله : (ربما كان العمل فيها كلها ، وربما كان في بعضها) ، لأن غيره قد يشاركه في هذا الظن ، فليس قصدنا بسط القول في كل ما يتعلق به نظر ، ويعترض عليه قياس أوسماع ، فقد وكلنا ذلك الى « المقدمات » ، ان شاء الله » (٢) .

٣ - فأما النواحي التي شغلت ابن الطراوة من إيضاح الفارسي وأخذها عليه ، فهي بين العبارة والمثال والحكم والإعراب ، وقد يتناول أحيانا استخدامه لبض المصطلحات ، أو ما تعرض له لبيان دلالة لغوية أو نحوية ، كما قد يأخذ عليه بعض التعريفات . وسوف تقدم نماذج لأهم هذه النواحي ، بادئين بقول المؤلف كما في الإفصاح ، ثم نُعَبِّ بقول ابن الطراوة :

(١) نقد عبارات الفارسي :

قال المؤلف : « الاسم في باب الإسناد إليه ، والحديث عنه أعم من الفعل » .

يقول ابن الطراوة : « ففاضل بين الاسم والفعل في الإخبار عن كل واحد منهما ، والفعل لا يُخْبَر عنه ولا يُسَنَدُ إليه البتة ، وإنما يفاضل بين الشيئين إذا اجتمعا في وصف ، وكان أحدهما أفضل من الآخر في ذلك

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ورقة ٧ .

الوصف ، وهما جميعا يُجَلَّانِه ، نحو قولك : زيد أطول من عمرو ، فكلاهما طويل ، ولزيد على عمرو فضل في الطول .

وقوله : أعمّ من الفعل ، ليس للعموم والخصوص هنا متعلق يليق بالمخبر عنه ولا المخبر به . ولو كان هذا الكلام صحيحا ، فوضع مكان أعم : أمكن ، أو أعرف ، كان صوابا « (١) » .

وفي باب التمييز نسب المؤلف إلى الفارسي أنه قال في الإيضاح : « جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوها ، فتبينه بأحدها » .

يقول ابن الطراوة : « هنكذا اشترط في الحال سواء ، فلم يقع فرق . . وأخبر عن الجملة بأن يحتمل ، وهذا خلف ، كأنه قال : جماعة القوم أن يقوموا وجملة البر أن يكال » .

وقال : الشيء ، وذلك الشيء يكون فعلا ، فيكون البيان لباب الحال ، ويكون اسما فيكون لباب التمييز . . « (٢) » .

(ب) نقد امثله :

يقول ابن الطراوة : « قال المؤلف في باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا . وذكر : زيد أخوك ، وقرن به : زيد في الدار . ولا بد في هذا من اعتقاد فعل فيضاف الى الدار ، فهذا أكثر من « زيد أخوك » . ولو كان مكان « أخوك » : أبو فلان كناية لا بنوة ، كان أضبط لما قصد إليه من ائتلاف الجملة من اسمين » (٣) .

(١) الافصاح ، ورقة ٣ .

(٢) الافصاح ، ورقة ٢١ .

(٣) المرجع المتقدم ، ورقة ٤ .

والمثال المتقدم - كما ترى - صحيح عربية ، ولكن ابن الطراوة يأخذ عليه انه ائتلف من اكثر من اسمين ، وقد مثل به الفارسي لما يأتلف من اثنين فحسب . على ان هنالك أمثلة أخرى تمثل بها الفارسي ويراها ابن الطراوة مخالفة لسميت العربية ، وقد حمل عليها حملة عنيفة ، ومن هذه الأمثلة : زيد الخبز آكله ، يقول ابن الطراوة : « فلو اجتمعت الجن والإنس ، وكان بعضهم لبعض ظهيرا ، ما فهموا هذا الكلام ، ولعل مظاهرا علينا جامعا في الباطل على امضائه ، يزعم أن ما ألفناه منصوبا في النسخ مرفوع ، يرى أن ذلك يشليه من الورطة ، وينقش عنه ما حاق به من الضغطة ، فلعمرو الله كهو في تلك الحال من الخطأ أسوأ مصرا ، ومن الصواب أبعد منزعا لما سوغه من حذف العائد ، وتكلفه من الترتيب الفاسد (١) »

ومما هو على نظير المثال المتقدم ما ذكره الفارسي في باب الابتداء بالأسماء الموصولة ، فقد مثل بنحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فمكرم ومحمود . يقول ابن الطراوة : « والفاء لا تجوز في « مكرم » البتة ، لأن « في الدار » أمر ثابت واستقرار جاضر ، وإنما تدخل الفاء مع توجه الامكان ووقوع ما بعدها لكون ما قبلها لأنه مشروط فيه فإن وجد الأول وجد الثاني لوجوده ، وإن عدم عدم ، وهذا لا يكون إلا مع التصريح بلفظ الفعل ، مثل قوله : الذي يأتيني فله درهم » (٢) .

ومن الأمثلة المشهورة في النحو ، والتي يمثل بها لما تختص به الفاء دون حروف العطف نحو : الذي يطير الذباب فيغضب زيد ، يقول النحاة : إن الفاء تعطف ما لا يصح أن يكون خيرا على ما يصح والعكس ،

(١) الافصاح ، ورقة ٨ .

(٢) المرجع المتقدم والورقة نفسها .

ويقولون : إن مثل الخبر : الحال والنعت والصلة ، ويمثلون للصبلة
بالمثال المتقدم ، ويبدو أن الفارسي أول من مثل به ، وقد تعقب ابن الطراوة
هذا المثال فقال : « وقال في باب الإخبار : الذي يطير الذباب فيغضب
زيد ، فحمل المسائل عليه ، وجلب الفوائد اليه ، ووضع هذه المسألة واه ،
وبناؤها متذاع ، والأخرى بها والأوجب فيها أن تكون الفاء رابطة تربط
المعلول بالعلة ، أو المسبب بالسبب ، نحو قولك : سرت حتى أدخل المدينة ،
ومرض حتى لا يرجونه - وهذا المعنى سخيف ، لأنه جعل طيران الذباب
بطبعه علة أو سببا لغضب زيد في نفسه ، ولو قال : ينزل الذباب على زيد
أو نحوه مما يكون سببا لغضبه ، جاز . فإن جعل الفاء العاطفة حملا
جملة على جملة ، وليست معها المقام واحد ، نحو : يقوم زيد من نومه
فيستوي الزرع على سوقه ، وما أشبه هذا من برز الكلام وسخف
الخطاب (١) » .

وقد ختم ابن الطراوة نقده لهذا الباب - باب الإخبار - بقوله :
« ومع أن سيويه لم يذهب من هذا الباب الذي سموه الإخبار ، إلا فيما
تكلمت به العرب ، وأتى في الإشعار والخطب ، ولم يعد فيه إلى تقديم
اسمين ، نحو : زيد عمرو الضاربة ، ونحوه ، مما تنجبه الأذان ، ولا تقبله
الأذهان (٢) » .

هذا قليل من كثير تتبع فيه ابن الطراوة أمثلة الفارسي ، منها على
أنها لا تمت إلى العزية بسبب - وهذا أثر من آثار منهج الأندلسيين في
دراستهم اللغوية والأدبية ، تلك التي كانت تتبع من النص وتدور حوله
ولا تطلق العنان للأقيسة ، على نحو ما شغل به المشاركة ، فرأى ابن الطراوة

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ورقة ٩ .

أن الايضاح قد حُفِلَ بأمثلة يَنْبُو عنها ذوقُ العربي ، ولا تَجِدُهَا مستعملة في كلام العرب .

(ج) استخدامه للمصطلحات :

وقد أخذ عليه ابنُ الطراوة أنه يَضَع المصطلحات في غير موضعها ومن ذلك ما قاله الفارسي في أول الايضاح من أن « الكلم يأتلف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف (١) » . وقد وازن بين عبارته وبين عبارة سيويه وهي أن : « الكلم اسم وفعل وحرف » ، وقال : « فما زعمه سيويه منقسما إلى ثلاثة ، زعمه المؤلف ملتثما من ثلاثة ، وهذا نقضُ الأول ضرورة » . ثم ذكر أن الذي يأتلف من هذه الثلاثة إنما هو الكلام لا الكلم .

ومن ذلك أيضا ما قاله الفارسي في باب التعجب من أن الاسم بعد أفعل منصوب لأنه مفعول به (٢) ، ويقول ابن الطراوة : « وإنما هو منصوب لا مفعول به ، وهذا المنصوب يأتي على أربعة أوجه : مفعول به ، ومضاف إليه ، ومنقول عنه ، ومستول منه »^١

ولم يمثل ابن الطراوة لواحد من هذه الأربعة ، ويبدو أنه يجعل الاسم المنصوب بعد أفعل من الوجه الثالث ، وهو المنقول عنه ، ذلك أنه منقول عن مرفوع ، فأصل ما أحسن زيدا : حَسُن زيدٌ ، فنُقِلَ عن الرفع إلى النصب . ويؤيد ما قلناه ما ذكره ابن الطراوة في باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين حين قال الفارسي : « صار الفاعل مفعولا أول » فقال ابن الطراوة : « فما أقبح قوله صارُ الفاعل مفعولا ، والصواب : صار المرفوع منصوبا ، وصار المسند إليه منقولا عنه » (٣) .

(١) الافصاح ورقة ٢ .

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٠ .

(٣) المرجع المتقدم ، ورقة ١٦ .

د - نقد أقواله في الدلالة :

وأعنى بالدلالة هنا دلالة الأدوات التي يُؤتى بها لمعان نحوية ، وقد أخذ على الفارسي قوله في باب العطف إن الفاء الواقعة في جواب الشرط هي التي تكون للعطف ، ويقول ابن الطراوة : « وليس كذلك لأن الجواب لا يُعطف ، وإنما يُحمل على ما قبله ، ولو ترك المعطوف استغنى الأول عنه ، والفاء هنا غير تلك ، لأن الجواب لا بد منه » (١) .

وقال الفارسي في باب الحروف الجازمة ان « لما » التي تجيء مع الماضي هي الجازمة . ومعنى هذا انه يجعلها في الدلالة سنوء ، ولذلك قال ابن الطراوة : « وهذا خطأ فاحش ، وإنما هي التي تجيء في مقابلة لو (٢) » يريد أن يقول : إن لو للامتناع في الماضي ، ولما للوجود فيه ، واستشهد على دلالتها بقول سيبويه : « وأما لما فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره »

هذا مثل من مآخذه على الفارسي ، بقي نقده لآرائه التي انفرد بها وأعاريبه ، وموضعها الفصل الذي نعقده لبيان آراء ابن الطراوة ، ففيه نقابل بين آراء هذين الشيخين وأعاريبهما .

ولقد كنا وعدنا من قبل أن ننبه على الحُجَج التي اعتمد عليها في التعريف بما وقع فيه الفارسي من الخطأ ، ولعله بدا من عرضنا للنصوص المتقدمة أنه كان يُحيل على أساليب العزب ، وعلى مقاله سيبويه ، وهناك مواضع أخرى ، كان يحتكم فيها الى مقاله المبرد أو ابن كيسان ، أو أبو عبيد القاسم بن سلام .

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٦ .

(٢) الانصاح ، ورقة ٢٧ - ٢٨ .

اسم الإفصاح :

بَقِيَتْ كلمة أخيرة حول اسم هذه الرسالة ، شبيهة بما قلناه مسبقاً قبل عن كتابه ترشيح المقتدى ؛ ذلك أن من يقرأ « ارتشاف الضرب » لابي حيان يرى أن اسم « الإفصاح » يتردد كثيراً ، وقد يظن أن النصوص التي يسوقها أبو حيان من الرسالة التي عرفنا بها لابن الطراوة . والواقع غير ذلك ، ويغلب على الظن أنها من كتاب « الإفصاح بفوائد الايضاح » لابن هشام الخضراوي ؛ على أن لكل من أبي البقاء العكبري ، ونصر بن عبد الله الشيرازي كتاباً بهذا العنوان يدور حول الإيضاح (١) .

تلك كتب أبي الحسين ، ومن التعريف بها تعلم أن الرجل لم يؤلف كتاباً دراسياً يُعْنَى بعرض أبواب النحو باباً باباً ، وإنما هي بحوث تعبر عن فكره وثقافته وتجربته مع العربية وأدبها ، ولعلك لمست من عرض كتابه « الإفصاح » أن وقوفنا على كتبه الأخرى - وخاصة المقدمات - سوف يزيد شخصيته العلمية وضوحاً ، كما لمست من هذه النصوص أيضاً أن الرجل كان جديراً بما حظى به من مكانة ، وأنه قد تهيأ له من الأسباب ما جعله إمام عصره ، وأحد الأعلام البارزين في تاريخ العربية .

(١) انظر كشف الظنون ٢١٢ ، وانباه الرواه ١١٧/٢ ، ٣٤٥/٣٠٤

آراؤه في النحو

معالم عامة لنحوه :

لا ين الطراوة تعريف فريد للنحو يُعبر أتمّ تعبير عن طبيعة الدراسة النحوية في الأندلس ، وقد ردّ به على الفارسي عندما عرف النحو بقوله : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » ؛ فقال ابن الطراوة : « والصواب : النحو تسديدُ الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة » : وكأنه يُنبّه الدارسين إلى أن مهمة الناحي ليست وقفا على العلم بالقوانين ، وإنما هي في نظره أعمق وأبعد حين تمتد إلى مذاكرة النصوص بحثا عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير ، ومن خلال هذه المذاكرة يتكوّن لدى الدارس الحس اللغوي الذي يقيّفه على ما يكون به الكلام مستقيما وصوابا ، ويكون بدونه مستحيلا وخطأ . ومن هنا كان في كثير من ردوده على الفارسي يذكر أن ما قاله ليس عليه دليل من شعر أو قرآن ، فتراه في باب إعراب الأسماء يقول : « جميع ما يأتي بعد هذا الباب إلى باب الفاعل مُفتقر إلى الإصلاح ، خارج عن سنن الصواب ، فمنه ما لا يعتمد في اللسان ، ومنه ما يخالف نص القرآن » (١) . وفي باب اسم الفاعل يقول : إن ما يمثلون به من نحو « ضارب زيد أمس » محال « ولا تجده مستعملا في الكلام ، ولا مألّوفا بين العوام ، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم ، فارتاضت به ألسنتهم ، وانقادت له طبائعهم ، من غير سماع من العرب » (٢) . وكأنه بهذه الأقوال يُحذّر النحاة من العكوف على كتب النحو ، وصرف الهم إليها وحدها ، فمن يكون هذا

(١) الافصاح ، ورقة ٢١

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٣

فهجه فسوف يزداد بُعداً عن العربية بمقدار بعده عنها نصاً وأسلوباً . ولقد رأيت الرجل يحتكم إلى كلام العامة ، وذلك شيء غير مستغرب من أمثاله من أئمة النحو الذين كانوا يعيشون اللغة واقعا منطوقا ، ولغة حية يتفاهم بها الناس ، ومن كان هذا شأنه يعرف أن الناس لا يتفاهمون بلغة منطقية كما قد يتصور دارس النحو ، وأن هذا الذي يجده في كتب النحو إنما هو قواعد اللغة التنزيل الحكيم ، واللغة شعر عكف أصحابه على صنعته وتجويده ، كما يدرك قيمة الإشارة والنبرة والنعمة في التعبير عن المعاني المختلفة ، ولعله أفاد من ذلك في بعض أحكامه وتوجيهاته ، فقد وَجَّه قول الزباء : « عسى الغوير أبؤسا » توجيهها لم يسبق إليه وكأنه استوحاه من كلام العامة ، فقال : « قالت : عسى الغوير أبؤسا في أمر ما تخزُّره ، ثم ثبت عندها ذلك المتوقع ، فأعلمت في يقينية كلامها : صار ، فكانها قالت : صار الغوير أبؤسا . وهذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال ، في كلام العرب واستعمال العامة - أكثر من أن يُحصى وأعم وأشهر من أن يشهر أو يُسمى » (١) . ويعنى بأمثلة التحول في المقام الواحد نحو ما تفيد « أم » من الإضراب ، فقد يمضي كلامك على اليقين ثم يدركك الشك ، مثل قولهم : إنها لإبل أم شاء ؟ فترى القبائل يضرب عن اليقين ويرجع إلى الاستفهام حين يُدركه الشك (٢) وقد أدرك أن مثل الزباء يمكن حملها على هذا الكلام ، ويمكن الوقوف على نظائره في كلام الناس .

ولقد سجَّل السهيلي حوارا دار بينه وبين شيخه حول مقالة القُتَيْبِي في الرد على المعتزلة الذين كانوا يزعمون أن تكليم الله لموسى - عليه السلام - مجاز ، وكان القُتَيْبِي يستشهد في الرد عليهم بقوله تعالى : (وكَلَّمَ الله

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ١٠ .

(٢) انظر نتائج الفكر للسهيلي ، ورقة ٢٢٣ ، فقد أفاد من كلام شيخه ابن الطراوة .

موسى تكليما) ، حيث أُكِّدَ الفعلُ بالمصدر ، ولا يصح المجاز مع التوكيد يقول السهيلي : « فذاكراتُ بقوله هذا شيخنا أبا الحسين — رحمه الله تعالى — فقال : هذا حسن ، لولا أن سيويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولا مطلقاً (١) ، وإن لم يكن منعوتا في اللفظ ، فيحتمل على هذا أن يريد : تكليما ما ، فلا يكون في الآية حجة قاطعة » (٢) . ومن هذا النص ترى أن الرجل كان مدركا لأهمية الأداء في تحميل اللفظ معاني لاتلمسها منه لو كان الكلام مكتوبا ، وأن المصدر المذكور في الآية يحتمل أن يفيد التوكيد كما يحتمل أن يكون المقصود منه بيان النوع ، ولقد ارتضى كلام سيويه لأنه يدرك قيمة الاثر الذي يضيفه أداء المتكلم وهيئته على المعنى .

هذا جانب ينبغي التنبيه عليه من الجوانب التي كونت شخصيته ، وكان له بها وزنٌ في عصره وبين تلاميذه ، وهو أن الرجل كوته ممارسته الدؤوب واصفاؤه الدائم للأساليب العربية وأحاديث الناس في الحياة .

وهناك جانب آخر على قدر كبير من الاهمية ، وهو أن الرجل كان يميل الى تحديد المصطلحات وبيان دلالاتها ، وكان صاحب تقسيمات جديدة لم يسبق اليها ، وكان كذلك معنيا ببيان الفروق بين ما قد يعد متشابها .

استمع اليه وهو يُحدِّد هذه المصطلحات : النطق ، والقول ، والإخبار : « النطق : إفصاحُ العاقل بما يقوم في ذهنه من المعاني لفظا أو إشارة ، وبهذا يسمى ناطقا . ويليه القول ، وهو : إفصاح الالفاظ بما يقوم في ذهنه من معنى أو حكاية ، ثم يليه الإخبار ، وهو : إفصاح القائل بما

(١) يريد ابن الطراوة بالمفعول المطلق المصدر المحدود أو المنعوت ، فاذا خلا المصدر من هذا فهو المؤكد .

(٢) انظر النتائج ، ورقة ٣٠٢ .

وانظر إلى تقسيمه للفعل من حيث النقل ، وكان الفارسي قد حكى قول المازني : « لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل » ، فقال ابن الطراوة : « يعني أن النقل إنما يكون في الشيء سماعاً من العرب . وقد أشرت فيما مضى من هذه الرسالة إلى ما يجوز فيه النقل ولا يجوز فيه الحذف ، وما يجوز فيه الحذف ولا يجوز فيه الحذف ولا يجوز فيه النقل ، وما يجوزان فيه » (٢) . وأحال في بيانه لهذه الأقسام على كتابه المقدمات ، وكان قد تعقب الفارسي في إجازته : أضربتُ زيداً عمراً ، فقال : إن هذا « لم يرد به نظم ولا ثمر ، ولا التبس به فكر » ، ثم قال ان « هذا الفصل يأتي على ثلاثة أحوال : منها ما يجوز فيه النقل ولا يجوز الحذف ، تقول : أوليتُ زيداً عمراً ، ولا تقول : ولى زيدُ (٣) ، وتسكت . ومنها ما يجوز فيه الحذف ولا يجوز فيه النقل ، وهو : ضربت ونحوها ، تقول : ضرب زيد وتسكت ، ولا « تقول » أضربتُ زيداً عمراً . ومنها ما يجوز فيه النقل والحذف معاً ، نحو : عطا درهما ، وأعطيته درهما ، وإن شئت حذفته ، قالوا : عاط بغير أنواط .

ولاشكَّ أنه في كتابه المقدمات قد حدد خصائص كلِّ نوع من هذه

- 79

الأفعال الثلاثة ، وكان يتوصل بذلك الى أن يُغْنَى الناظر في العريية عن الرجوع الى معاجم اللغة يتعرف منها حُكْم كل فعل على حدة ، وهذا يغنى أنه كانت منه مشاركة في تَقْعِيدِ القواعد ، وأنه أدلى بدلوه مع المتقدمين في التعريف بخصائص هذه اللغة .

ومن يقرأ الإفصاح يجذ له تقسيمات للزمان والمكان جديدة ، فتراه يقول في صدر الكتاب : « والزمان والمكان يقع البحث عليها من أربعة أوجه ، أحدها : ما الزمان والمكان مرسلين ؟ وماهما مضافين ؟ وماهما طرفين ؟ - والصواب وصفين - وما هما جاريتين ؟ ... » (١) .

ولقد ذكرنا من قبل تقسيمه للمنصوب الى أربعة أقسام ، وقوله ان « المنصوب يأتي على أربعة أوجه : مفعول به ، ومضاف اليه ، ومنقول عنه ، ومسئول منه » (٢) وعرفنا هنالك ببعض هذه الأوجه .

فأما عنايته ببيان الفروق بين التشابهات فيمكن تلخيصها من قوله : « والفرق بين الحال والتمييز في ستة مواضع بينت في المقدمات » (٣) . وقوله : « وقد بينت أوجه الفاء الرابطة وفرقت بينهما وبين العاطفات في المقدمات » (٤) .

هذا الجانب الذي أشرنا اليه ، وهو أن الرجل كان صاحب تقسيمات جديدة وتحديدات للمصطلحات النحوية ، وأنه كان معنياً ببيان الفروق ، يعطى تصوراً عاماً لنحوه ، وهو أنه أُقيم على التأمل والمدارسة ، وهذا

-
- (١) المرجع المتقدم ، ورقة ٤ .
 - (٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٠ .
 - (٣) الافصاح ، ورقة ٢١ .
 - (٤) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٦ .

الجانب في الحقيقة أثرٌ من آثار الجانب الأول ونتيجة من نتائجه ، ومن ثم حُقَّ لأبي الحُسَيْن أن يَدْرَجَ ضِمْنَ الأعلام المجتهدين الذين لم يكن جهدهم مقصوراً على الجمع وحده بل نظروا في نصوص هذه اللغة ، وما قاله النحاة المتقدمون ، وكان له من هذا النظر محاولات جديدة .

ومن يشارك في النحو مشاركة أبي الحُسَيْن ، لابد أن يكون له أعرابٌ تَمَيَّز بها ، وشواهدٌ كان يعتمدُها ، وآراءٌ في التراكيب بين الرفض لبعضها والإجازة لبعضها الآخر ، وسوف نُلَمِّحُ فيما يلي بأحاديث أبي الحُسَيْن في هذه الموضوعات ، بادئين بإعراباته :

(١) إعراباته :

شَغَلَتْ ظاهرة الإعراب النحاة منذ وُضِعَ النحو ، وكان قد هداهم استقراؤهم الى أن نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ، ومن ثمَّ كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنها قد اكتسبت أثراً إعرابياً خاصاً ، وكانت لهم في هذا المجال أصولهم وقوانينهم . ولم يختلف النحاة في أن الحديث لهذه الآثار إنما هو المتكلم ، فهو الذي يرفع وينصب ويجز ويجزم ، ولكنهم اصطَلَحُوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث أنها أوجبت ذلك .

وقد دَرَجَ الناسُ أخيراً على أن يقولوا : إن نظرية العامل التي حَفَلَ بها النحو العربي خرافة ينبغي تجريد النحو منها . وكانوا في هذا متأثرين بمقالة ابن مضاء القرطبي : « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا بمعانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع » (١) ؛ كأن ابن

(١) الرد على النحاه ٨٨ .

مضاء أبى إلا أنه يحمل مصطلح العمل على ظاهره ! وما تصوّر واحد من النحاة أن : إن ولم ، ومن ونحوها يمكن أن يحدث شيئاً ، وإنما عَنُوا أنها إذا وجدت في تركيب اقتضت نوعاً معيناً من العلامات في الذى يليها ، والمتكلم هو الذى يفعل ذلك ، فأما هى فلا تعدو أن تكون نسياً ، وليست علة مؤثرة بذاتها .

وان من يتبع كتاب سيبويه يجد أن « العمل » مصطلح قصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب ، وأنه في حقيقته نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية ، وأن من يتقن فهم هذه النظرية يقف على أسرار التراكيب وأوضاعها المختلفة ، وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالباً لآخر من حيث المعنى فإنه يتشبث به لفظاً ، وعلى هذا يتبين أن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب ، والاثـر الذى ينشأ عن هذا التعلق ، ولا يتيح المقام هنا أن نفيض في بيان ذلك ، ولكنى اكتفى هنا بالحديث عن عامل قد يستهجنه بعض الثائرين ، وهو الابتداء :

ذكر سيبويه من العوامل الابتداء ، وذلك حيث توجد الكلمة على حال لا تكون معها مطلوبة من كلمة أخرى قبلها أو بعدها ، وحينئذ تأخذ حكم الرفع ، ويقال : إن العامل هو الابتداء ، استمع اليه يقول : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، لأتلك تبدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك ، وذلك قولك : زيدكم مرة رأيته ، وعبد الله هل لقيته ، وعمرؤ هلا لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء » (١) .

ولقد دلل سيويه بعد هذا على عدم الطلب بأنه لو قلت : « رأيت زيدا هل لقيته ؟ كان (رأيت) هو العامل » ؛ يقصد بهذا بيان أن الفعل الواقع بعد « هل » لا يطلب المتقدم ؛ لأنه لو كان يطلبه لما أثر فيه هذا العامل ، أعني (رأيت) . وهذا من أبدع ما قاله سيويه على أن هذه الكلمة المبتدأة غير مطلوبة لما بعدها ، بل هي الطالبة له ؛ وإذا كان الاسم المبتدأ به بهذه المثابة فما بعده مبنى عليه ؛ وقد اصطَلَحُوا على أن يقولوا : إن العامل فيه الابتداء . وهو عبارة عن أنه غير مطلوب أو غير متعلق بشيء قبله أو بعده ، وما كان سيويه أو من خلفه من النحاة يعتقد أن شيئا اسمه الابتداء يَعْمَل ! ولكنهم هكذا اصطَلَحُوا ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وكان طالبا سأل في أول الامر عن الذي عَمِلَ النصب في الاسم في نحو : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) ، ف قيل له : إنَّ ، وسأل آخر عن الذي رفع الاسم في قوله : (الله ولي الذين آمنوا) ، ف قيل : الابتداء ، ثم مضى النحاة على هذا مستسيغين لفظ العمل والعامل والمعمول ، في بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب ؛ ولقد عَرَفَ المتقدمون من النحاة أن في هذا المصطلح قسامحا ، كما كانوا يَعْرِفُونَ أن في كثير من مصطلحاتهم نحو ذلك .

وقد استبدل ابن مضاء مصطلح التعلق بالعامل في باب التنازع ، وهذا لا يعنى جديدا ، ولو اتبعناه لكان علينا أن نعنى في بعض الابواب ببيان جهة التعلق كما فعل هو في هذا الباب ، وأن نغفلها كما حاول أن يفعل في باب الاشتغال وغيره ، ومع ذلك وَقَعَ منه في باب الاشتغال ما قاله النحاة أجمعون ، فقد قال : « وإذا قلت (زيدا فاضربه) ، فلا يجوز في زيد إلا النصب ، ولا يجوز في رفعه على الابتداء » (١) فهل قوله « على الابتداء » إلا ما عناه النحاة بغامل الابتداء ؟ وهل لنا أن نسأله : إذا امتنع

(١) الرد على النحاه ١١٩ .

زفعه على الابتداء ، فعلى أى شيء نصب الاسم ؟ وهو منهج كما ترى مضطرب وخال من بيان العلاقات تلك التى عُنيَتْ بها نظرية العامل .

ولكننا نُسجِّل هنا أن المتأخرين قد تخلَّوا عن هذا الغرض فى بعض تحليلاتهم ، حتى غدا حديث العامل فى قولهم خلوا من المضمون .

ونعود الآن الى ابن الطراوة ، لنرى ما كان له من أثر فى هذه النظرية :

القصد اليه :

أهمُّ ما ينسب اليه فيها أنه أضاف عاملاً جديداً ، هو : القصد اليه ، وهو عامل معنوى كالابتداء ، وقد تَبَع اعتداده بهذا العامل من أن بعض الممولات من الاسماء والاحداث قد يُقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة الى الاخبار عنها أو تسليط عامل لفظى عليها ، وقد ذكر لنا تلميذه السهيلى ما يمكن أن تتعرَّف به هذا العامل ، يقول متحدثاً عن أقسام الحدث : فالحدث إذا على ثلاثة أضرب : ضربٌ يحتاج إلى الاخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث . وضربٌ يُحتاج إلى الاخبار عن فاعله على الإطلاق ، من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته ، نحو ما ذكرنا من الفعل الواقع بعد التسوية ، وبعد ما الظرفية . وضربٌ لا يحتاج إلى الاخبار عن فاعله ، ولا الى اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق ، مضافاً إلى ما بعده ، نحو : سُبْحَانَ الله ! فَإِنْ (سُبْحَانَ) اسم ينبىء عن العظمة ، فوقَّع القصد إلى ذكره مُجرِّداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ؛ ولذلك وَجَب نصبه كما يجبُ نصبُ كلِّ مقصودٍ اليه بالذكر ، نحو : إياك ، ونحو : ويلَ زيدٍ وويلَحه . . » (١) .

هذا وأمثلة الاشتغال والمفعول المقدم بجعلها ابن الطراوة منصوبةً بالقصد ، يقول السهيلي أيضا : « وما اتصّب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداً ضربته ، وهو مذهبُ شيخنا أبي الحُسين ، وكذلك : زيداً ضربت ، بلا ضمير ، لا يجعله مفعولا مقدما ، لأن المفعول لا يتقدم على عامله ، وهو مذهب قوى .. » (١) .

وقد تبين من كلام السهيلي أساس القول بهذا العامل ، وهو أن المفعول لا يتقدم على عامله ، فما عدّه النحاة مفعولا مقدما ومنصوبا على الاشتغال هو عند ابن الطراوة منصوب بالقصد إلى ذكره ، ولا علاقة له بالعوامل بعده ، وقد وجه السهيلي القول بهذا العامل فقال : ان « الفعل كالحرف ، لانه عامل في الاسم ودال على معنى فيه ، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم ، كما لا يتقدم على الحرف .. » (٢) وقد أخذ السهيلي بهذا العامل في بعض صور الاشتغال ، كما قال به في باب النداء ، ومن كلماته : « والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره (٣) » ونسب إليه أبو حيان أن الاسم عنده في باب الاغراء « مفعول به من جهة المعنى ، وإن لم يعمل فيه عامل لفظي (٤) » .

هذا ولم يناقش المتأخرون هذا العامل ، وكل ما قالوه : « إنه لم يعهد في عوامل النصب (٥) » ، ولكنه يستحق وقفة نظر وتقدير ، ذلك أن ما يقوله النجاة من أن العامل في مثل هذه الاسماء مقدر ، قول لا يقوم على أساس قوى ، إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام ، وما يقوى القول بهذا

-
- (١) المرجع المتقدم ، والورقة نفسها .
(٢) انظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي ٣٠٢ .
(٣) نتائج الفكر ، ورقة ١٢ .
(٤) الارشاف ، ض ٤٩٨ .
(٥) العوامل النحوية للدكتور عبد اللطيف سرحان ٥٢ - ٥٣ ،

العامل أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول : ان ما قُدِّمَ فلغرض نحو :
الاهتمام او التخصيص ، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق ، بل
يكاد يكون كل منهما عين الآخر .

وقد أشار ابن الطراوة إشارة عابرة إلى هذا العامل في كتابه الإفصاح ،
وبين أن الاسم إذا قُدِّمَ مرفوعا يكون مُنبِّها عليه ، وإذا قدم منصوبا يكون
مقصودا إليه ، ثم قال : « وفي المنبِّه عليه والمقصود إليه ، وأن لكل واحد
منهما معنى على حياله يُحَسِّدُ من الشاهد عليه من القرآن ومنظوم كلام
العرب ومشوره ، في « المقدمات » ، ما يلزم الإقرار به ، والتسليم له ، إن
شاء الله تعالى (١) » .

الاسماء يعمل فيها ولا تعمل :

هذا أخذ أصوله في العمل ، فقد تعقَّب الفارسي في باب النداء في
قوله : « المضاف عامل في المضاف إليه » فردَّ عليه ابن الطراوة : « والاسماء
يُعمل فيها ولا تعمل (٢) » على أن الفارسي رجع عن قوله في باب
الاسماء المجرورة ، فقال : « وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه » وهنا
يقول ابن الطراوة : « هذا هو الصواب ، لا ما قاله في باب النداء : المضاف
عامل في المضاف إليه » والسر في عديم عمل الاسماء هو أن معانيها في
أنفسها ومن ثم هي لا تطلب غيرها ، فأما الحرف فمعناه في غيره ، ويبدو
أن الفعل عنده كذلك ، فقد كان تلميذه السهيلي يرى أنه يدل على معنى
في الفاعل ، وهو كونه مخبرا عنه ، ومن ثم فهما يتشبهان بما بعدها
ويطلبانه وفاء لحق المعنى ، وهذا هو العمل . ويبدو أن السهيلي قد

(١) الإفصاح ، ورقة ٩ .
(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٣ .

تأثر بشيخه في هذا القول (١) .

وقد يتساءل سائل فيقول : ما الفائدة التي تجنيها من قولنا ان العامل هو المضاف أو الاضافة ؟ إن النظرية قد تُسَلِّمُ في بعض تطبيقاتها الى ما قد يُعَدُّ غريبا ، فنحن قد تصورُ العلاقة بين الفعل وكل من الفاعل والمفعول والظرف والحال ، ونذكر أثر الارتباط بينه وبين كل من هذه الاشياء ، وذلك لانه طالب لها من حيث المعنى ، فاذا وجدنا متضايفين نحو : غلام زيد ، فإن ابن الطراوة ومن يقول بقوله لا يرى في « غلام » من المعنى ما يطلب به زيدا حتى يعمل فيه ، ومن هنا أحال العمل على الاضافة ، أى عمل المتكلم ، فهو الذى عقد بينهما علاقة التبعية .

العامل في المصدر المؤكد :

سأل السهيلي في النتائج شيخه عن هذا العامل فقال : « وقد سألت عن العامل في المصدر إذا كان توكيدا للفعل ، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد ، إذ هو هو في المعنى ، فما العامل فيه ؟ فسكت قليلا ثم قال : ما سألتني عنه أحد قبلك ! فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسما ، لأنه لو كان اسما كان منصوبا بفعل المتضمنة فيه » (٢) .

وقد أخذ السهيلي على شيخه أنه ذهل عن كلام سيويه في ذلك ، يقول : « وذلك أنه » يعنى سيويه « جعل المصدر المؤكد منصوبا بفعل هو التوكيد على الحقيقة ، واختزل ذلك الفعل ، وسد المصدر الذى هو معموله مسدده ، كما سدت (إياك) ، و (رؤيدا) مسددا العامل فيهما ، فصار التقدير : ضربت ضربت ضربا ، فضربت الثانية هى التوكيد على الحقيقة ،

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ٢٧٧ وما بعدها .

(٢) النتائج ، ورقة ٨٧ .

وقد سَدَّ (ضرباً) مسدّها ، وهو معمولها ، وإنما يقدر عملها فيه على أنه
مفعول مطلق (١) لا توكيد « (٢) » .

ولكن السهيلي مع ذلك يأخذ برأى شيخه يقول : « والذي أقول به الآن
قول الشيخ أبي الحسين » . وسِرُّ عدوله عما نسبته إلى سيويه أن الفعل
المختزل معنى ، والمعاني لا يؤكد بها ، وإنما يؤكد بالألفاظ ، ولكن كيف
يؤكد الحدث المتضمن ؟

يلجأ السهيلي إلى القياس فيقول : « فضربت يتضمن الضرب المفعول
ولذلك تضيّره فتقول : من كذب فهو شر له ، أي : فالكذب شر له .
وتقيده بالحال فتقول : قمنا سريعاً ، فسرّيعاً حال من القيام ، فكما جاز
أن تقيده بالحال ، وأن تكتنى عنه بهو ، جاز أن تؤكد به ضرباً ، كأنك قلت :
ضرباً ضرباً ، ونصب الأول ضرباً الثاني ، وبه يعمل في الثاني معنى فعلت »

ومن هذا يتبين أن العامل في المصدر المؤكد هو تبعيته للمصدر المتضمن
في الفعل ، فكان ما تضمنه الفعل هو العامل فيه ، وبهذا تخلص ابن الطراوة
من عمل المؤكد في التأكيد ، فالعامل متضمن ، وهو غير المؤكد وغير التأكيد .

على أن أبا حيان يعرض رأى ابن الطراوة على غير ما هو عليه ، يقول :
« وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به ، والتقدير : قعد - قعد - قعد ،
فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره (٣) » ولم يقل ابن الطراوة ذلك
فالمفعول عنده ما تضمنه الفعل من الحدث ، ثم هو مفعول مطلق لا مفعول

(١) يخص السهيلي المصدر المحدود والمنعوت بمصطلح المفعول المطلق .

(٢) النتائج ، ورقة ٨٧ ، وانظر الكتاب ١١٨/١ .

(٣) الارتشاف ٦٤٣ - ٦٤٤ . وانظر الهمع للسيوطي ١٨٧/١

به لانه المفعول حقيقة (١) وهو ما أفصح عنه السهيلي بأن المعنى : فعل ضربا ؛ وأما (ضربا) الملفوظ بها فهي توكيد للمفعول المتضمن . وزاد الامر وضوحا في نهاية المسألة بقوله : « إنما ينتصب » يعنى المصدر المؤكّد « كما ينتصب (زيدا) الثانى فى قولك : ضربت زيدا زيدا ، انتصب من حيث كان هو الأول ، لا أنك اضمرت فعلا ، فتأمله » (٢) .

والقول بهذا العامل أدلّ شىء على ما بيناه من قبل ، من ان مقصود النحاة بالعمل هو التعلق والارتباط ، فلم يقل : « ان الفعل هو العامل » ، لانه هو نفس التوكيد ، والشىء لا يتعلق بنفسه وانما يتعلق بغيره ، ومن هنا قال إن العامل ما تضمنه الفعل من معنى « فَعَلَ » ، وأن المؤكّد ما تضمنه الفعل أيضا من معنى الحدث ، والذي دعا أبا الحسين أن ينزع إلى هذا المنزّع هو إحساسه بالارتباط بين العامل والمعمول وأن الأول طالب للثانى من حيث المعنى ، ولو كان القول بالعامل شيئا لا يقوم على اساس لسارع إلى اجتلاب عامل ما ، ولكنّ الأوائل — رحمهم الله — كانوا أثقّب أذهانا ، وأعرف بما يقولون ، وأكثر ادراكا لما يصدر عنهم .

ما تقدم كان بعض أصوله فى العمل ، أو فى بيان العلاقات بين أجزاء التركيب ونُقدّم الآن من أعاريه ، التى قد تُفصح عن فهمه لتكوين الجملة :

(١) من الاصول التى نبه عليها السهيلي — ولعله فيها متأثر بابن الطراوة — أن الافعال العامة نحو « فعل » لا تؤكّد بمصدر ، كما أنها لا تتعدى الى المفعول به ، لأن الافعال العامة عنده لا تتعلق الا بالاحداث لا بالجواهر .

(٢) النتائج ، ورقة ٨٧ — ٨٨

إِجَازَتُهُ إِلْغَاءُ كَانَ وَظَنَ مَعَ التَّقْدِمِ :

قال السيوطي : « وَجَوَّزَ الْجُمْهُورُ رَفَعَ الْأَسْمِينَ بَعْدَ كَانَ ، وَأَنْكَرَهُ
الْفَرَاءُ ، وَرَدَّ بِالسَّمَاعِ ، قَالَ :
إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَأَخَرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وقال :

وليس منها شفاء الداء مبدول

ثم اختلفوا في توجيه ذلك ، فالجمهور على أن في (كان) ضمير
الشأن اسمها ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر .
ونقل عن الكسائي أن (كان) ملغاة ، ولا عمل لها ، ووافقه ابن الطراوة (١)

وفي باب ظن يقول السيوطي : « أَمَا إِذَا تَصَدَّرَ الْفِعْلُ فَلَا يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ
عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَجَوَّزَهُ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ ، وَأَجَازَهُ ابْنُ الْطَرَاوَةِ أَلَّا
أَنَّ الْإِعْمَالَ عِنْدَهُ أَحْسَنُ (٢) » .

ولم يكن ابن الطراوة في قوله هذا متابعا للكوفيين ، ولكنه في الحقيقة
كان يحتكم إلى نظرية المسامل ، ذلك أن (كان) و (وظن) و (إن)
وحروف المعاني أجمع كان الشأن فيها أن لا تعمل فيما بعدها ، فأما (كان)
فلأنه لا ارتباط لها بجزئي التركيب بعدها ، وإنما مبضون الجملة ، وأما
(ظن) فإنها تتعلق بالظان ومضمون الجزئين بعدها ، ولا ارتباط لها بعين
هذين الجزئين ، وقس على ذلك حروف المعاني . وقد أجاز الإلغاء احتكاما
لنظرية العامل ، ولورود السماع به . وقد أفصح السهيلي عن ذلك ، ولعله

(١) الهمع ١/١١١ .

(٢) المرجع المتقدم ١/١٥٣ .

متأثر في ذلك بشيخه ابن الطراوة (١)

وإعراب قوله تعالى : (ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً) (النحل ، آية ٧٦) .

أعرب الفارسي (شيئاً) منصوباً بـ (رزقاً) . وقد تعقبه ابن الطراوة فقال : « وهذا خطأ ، لأن الرزق اسم بمنزلة الطحن والرعى » يعنى بكسر الفاء « لا يجوز عمل شيء منه في غيره . فأما (شيئاً) في الآية فينتصب انتصاب الحدث كناية عن القلة ، كما قال : (لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) والمعنى : قليلاً ولا كثيراً . ومثله قوله : (لقد كُذِّتَ تَرَكْنُ إِلَيْهِمْ شيئاً قليلاً) ، كأنه قال : رُكُونَا قليلاً . وهذا في القرآن وكلام العرب كثير ، وهو في استعمال العامة أفشى من أن يُحْتَجَّجَ له أو يُنبَهَ أحد على تفسيره ، كقولهم : انتظرنى شيئاً ، ولم أقل له شيئاً (٢) » .

ومن يتأمل إعراب ابن الطراوة ونفيه أن يكون نحو : الرزق والطحن والرعى عاملاً ، يدرك ما سبق أن قلناه من أن قضية العامل تقوم أساساً على بيان أنواع العلاقات ، فهذه الأسماء لا تعمل لأنها خالية من الدلالة على الحدث ، وقد تمحضت للدلالة على الذات نحو الحجر والشجر ومن ثم لا تراها أبداً طالبة لغيرها ، والما هي حيث كانت مطلوبة أو معسوبة . ولذلك بحث عن عامل يعمل في شيئاً ، ولم يقل إنها منصوبة على المفعولية ، بل هي في الأصل صفة لموصوف محذوف .

وانظر إلى إعرابه لبيت الحطيئة يتمكن هذا المعنى أتم تمكن :
أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ قَرِيبٍ وَمَصِيفٍ
بِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّبُونِ وَكَيْفِ

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ٢٨٦ وما بعدها .
(٢) الإفصاح ورقة ١٤ ، وانظر البحر المحيط ١٦/٥

وكان الفارسي قد استشهد به على اضافة المصدر الى المفعول ، وذلك في (رسم دار) ، وأعرب (مَرَبِعٌ وَمَصِيفٌ) فاعلاً بِرَسْمٍ ، فقال ابن الطراوة : « وهذا التقدير زيفٌ لا وجه له ، لأن الرسم اسم لما بقي في السدار من الرماد والزبل ونحوهما ، منا يُتَذَكَّرُ به مَنْ دَمَّهَا وَأَقَامَ بِهَا .. وإذا ثبت ذلك امتنع أن يرفع شيئاً أو ينصب ، كما امتنع الرِّزْقُ والخَيْرُ والدَّهْنُ من ذلك (١) » .

فتراه منع أن يُعْمَلَ (رَسْمٌ) في (مَرَبِعٌ) لأنه لا يطلبه ، وإذا كان كذلك فهو من جملة أخرى بينه وبين أجزائها ارتباط محقق ، يقول ابن الطراوة : « وبعد ، فإن المَرَبِعَ محلّ القوم حيث كانوا ، والمَرَبِعُ محلّهم في الربيع خاصة ، فالرسم هو المربع والمصيف ، وارتفاعه على القطع ، كما تقول : مررت برجلين مسلم وكافر ، قال الله تعالى : (لقد كان لكم آية في فتين التقيا ، فِتْنَةٌ قَاتَلَا في سبيل الله وأخرى كافرة ، يرونهم مثليهم رأى العين) » .

أمثال هذه الاغارب تردّد في كتاب « الإفصاح » ، وهي فاطقة بأن النحاة في قولهم بالعامل ، كانوا يصدّرون عن منهج ، هو بيان ما بين أجزاء التركيب من علائق ، وتحديد الصفات التي تجعل بعض الكلم طالبا ، وبعضه الآخر مطلوبا .

على أن النحاة قد يَخْتَلِفُونَ في إعراب بعض الكلم ، ولا يكون اختلافهم عائدا إلى قضية العامل ، وإنما يكون مصدره بيان نوع الكلمة أهى اسم أم حرف ، وهو اختلاف — كما ترى في الدلالة ، يترتب عليه الحكم باسمية الكلمة أو حرفيتها واختلافهم في تفسير المصطلح النحوي ،

وذلك كاختلافهم في المشتمل والمشتمل عليه في بدل الاشتمال ، الى غير ذلك من خلاقات نعرض لبعضها فيما يلي من خلال أعاريب ابن الطراوة :

رب اسم :

قال السهيلي في إعراب قوله عليه السلام : (رَبِّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ) : « وَأَجَازَ الْكِسَائِي أَنْ تَكُونَ (رَبِّ) اسماً مَبْتَدَأً ، وَالْمَرْفُوعُ خَبَرُهَا . وَإِلَيْهِ كَانَ يَذْهَبُ شَيْخُنَا أَبُو الْحُسَيْنِ سُلَيْمَانُ بْنُ الطَّرَاوَةِ السَّبْئِيُّ . وَمِنْذُ سَمِعْتُ هَذَا الْقَوْلَ لَمْ أَقْدِرْ أَنْ أُعَرِّجَ مَعْتَقِدِي عَنْهُ (١) » ولم يبلغنا كلام ابن الطراوة في توجيه هذا الإعراب ، ولكن السيوطي قال : « وَزَعَمَ الْكُوفِيُّ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّهَا اسْمُ مَبْنِيٍّ ، لِأَنَّهَا فِي التَّقْلِيلِ مِثْلُ (كَمِ) فِي التَّكْثِيرِ ، وَهِيَ اسْمٌ بِإِجْمَاعٍ ، وَلِلْإِخْبَارِ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَارِياً عَلَيْكَ ، وَرَبِّ قَتْلٍ عَارٍ

فَرَبٌّ عَنْدَهُمْ مَبْتَدَأٌ ، وَعَارٍ خَبَرُهُ (٢) » .

فإذا أعرب ابن الطراوة (كم) اسماً في نحو الحديث والبيت ، فلأنَّ معناها مخبر عنه وَمُنْبَغٍ عَلَيْهِ ، وَالْمُنْبَغُ عَلَيْهِ — كَمَا قَدَمْنَا لَهُ — يَكُونُ مَبْتَدَأً ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ : قَلِيلٌ مِنَ الْكَاسِيَاتِ عَارٍ ، وَبَعْضُ الْقَتْلِ عَارٍ .

إعراب قوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ) (البروج ٤٥-هـ) قال الفارسي إن « الْأُخْدُودَ مُشْتَمِلٌ عَلَى النَّارِ » وقال ابن الطراوة : « وَهُوَ قَوْلٌ بَارِدٌ جَدًّا ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلُ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ هُوَ ، لِأَنَّ

(١) الامالي ، ورقة ٢٥ - ٢٦

(٢) الهمع ٢٥/٢

الأخدود إذا تُركت فيها النار تسمى نارا كالحطب والقحم وغيره مما تلبس به النار ، لأنها لا توجد إلا به ، ولا تتميز عنه « (١) » .

سحر : مبنى على الفتح :

والنحاة مختلفون في سحر المراد به يوما بعينه ، والمشهور في اعرابها أنها ممنوعة من الصرف للعطفية والعدل ، على أن ابن الطراوة كان يراها مبنية ، يقول السيوطي : « وقيل : إنه مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ، كما أن أمي بنى على الكسر لذلك » . والى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي (٢) وابن الطراوة ، ونصره أبو حيان (٣) «

وقد أشار ابن الطراوة الى « سَجَر » في الانصاح إشارة عابرة ، وأحال على المقدمات في بيان بابها (٤) .

هذا ولابن الطراوة أعاريب أخرى يحسن الرجوع اليها في معنى البيت وهمع الهوامع (٥) .

ب - آراءه في التراكيب :

تسوق فينا إلى أحكامه على التراكيب قبولاً أو اختياراً أو رفضاً ، محاولين أن نتعرف شواهد واقفيتها التي اعتمدها ، ذلك لأن الحكم

-
- (١) الانصاح ، ورقة ٢٦
 - (٢) ولد المطرزي بعد وفاة ابن الطراوة بعشر سنين ، انظر بغية الوعاه ٣١١/٢ .
 - (٣) الهمع ٢٨/١ .
 - (٤) الانصاح ، ورقة ١٧ - ١٨
 - (٥) انظر معنى البيت : ٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٠٣ ، ٥٠٩ ، والهمع : ٦٧/١ ، ١٢٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٥ ، ١٢٢/٢ .

بإجازة بعض التراكيب أو اختيارها ، وعدم الإجازة لشيء منها لا يقدم عليه إلا من تكاملت فيه أهلية البحث والنظر ، وكان مستندا فيما يقول إلى شواهد معتمدة وأقيسة صحيحة :

✽ إجازته مجيء الحال من النكرة :

رد ابن الطراوة على النخاعة تضعيفهم لمجيء الحال من النكرة ، وكان في هذا معتمدا على القياس والسمع ، وقد حكى لنا السهيلي كلامه فقال « أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها ، إذا قلت : جاءني زيد الكاتب ، وجاءني زيد كاتباً — وبينهما من الفرق ما تراه — فما المانع من اختلاف المعنى كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها كاتب ، أو : برجل كاتباً ، وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها

وأما السماع ففي الحديث : صَلَّى خلفه رجال قياماً (١) »

وكان تعقيب السهيلي : « والذي قاله الشيخ ضحيح ، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون ، إشاراً لاتفاق اللفظ ، ولتقارب مابين المعنيين في النكرة وتباعد ما بينهما في المعرفة » .

ولعله قد بدا من كلام ابن الطراوة أن المتكلم قد يكون من أغراضه التقييد بالحال وصاحبها نكرة ، وأنه بهذا يحقق نوعاً من الإفادة ، وقد قيل إن سيويه أجاز مثل هذه الحال ، يقول السيوطي : « واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيراً قياساً ، ونقله عن سيويه (٢) »

(١) نتائج الفكر ، ورقة ٥١ .

(٢) الهمع ١/٢٤٠

✽ إجازته وصف المعرفة بالنكرة المختصة :

وهذا القول قد تبدو فيه مخالفة صريحة لقول سيويه : « وأعلم ان المعرفة لا توصف الا بمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف الا بنكرة » (١) .

ولكن النحاة يقولون : « وجوز أبو الحسين بن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا بالموصوف ، لا بوصف به غيره ، كقوله :

في أنيابها السم ناقع

قال : ناقع ، صفة للسم » (٢) .

ويبدو أن هذه إحدى المسائل التي خالف فيها سيويه ، فقد عاهد سيويه في كتابه بابا قال فيه : « هذا باب ما يتصف فيه الخبر لانه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدمته أو أخرته (٣) » ومثل بنحو ، فيها عبد الله قائما ، وعبد الله فيها قائما ، وقال إن الظرف في هاتين الجملتين هو الخبر ، وقد اتصب قائما على الحال ، وقال : إنه يجوز أيضا الغاء الظرف فيرتفع الاسم على الخبرية ، فيقول : فيها عبد الله قائم ، وعبد الله فيها قائم ، ومثل لذلك بيت النابغة :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَبِيلُهُ

مِنْ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعُ

وبيت المتنخل :

(١) : الكتاب ٢٢٠/١

(٢) : مع الهوامع ١١٧/٢ ، وانظر الاشموني ١٠/٢

(٣) : الكتاب ٢٦١/١

لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطَعْتُمْ نَزَالَكُمْ

قَرَفَ الْحَتَّى ، وَعِنْدَى الْبِرُّ مَكْنُوزٌ

وبيت ابن مقبل :

لَا سَافِرُ النَّيِّ مَدْخُولٌ وَلَا هَيِجٌ

عارى العظام ، عليه الودع منظوم

ويبدو أن ابن الطراوة تأمل هذه الأبيات وأمثالها ، فرأى أن هذه الأوصاف كثيرا ما تصحب موصوفاتها ، حتى كانها مختصة بها وكأن سائلا لو سأل : ما الناقع ؟ لقل : السم ، وما الشيء الذي يكتنز ؟ لقل في الإجابة ضمن ما يجاب به : البر . وما الذي ينظم ؟ لقل أيضا : الودع - وهو الخرز .

ومن هنا أجاز أن توصف المعارف بالكرات إذا كانت الصلة بين الموصوف وصفته على نحو الأبيات المتقدمة ، ولم يُعرب الوصف خبرا كما أعرب صاحب الكتاب ، وكأنه رأى القول بالخبرية بعيدا ، ذلك أن تقديم الظرف يُشعر بأنه المحدث به ، فالمقصود من بيت النابغة الإفادة بأن السم في أنيابها ، ومن بيت المتنخل أن عنده البر ، وفي بيت ابن مقبل أن عليه الودع ، ومن هنا جعل الظرف خبرا ، والمبتدأ موصوفا بما بعده .

ويغلب على الظن أن حديث ابن الطراوة عن هذا النعت في كتابه المقدمات وعند هذا الباب من كتاب سيويه .

● إجازته توكيد التكررة المحدودة بالفاظ الإحاطة :

وهذا القول يُنسب إلى البكوفيين والأخفش ، وقد ذكره ابن الطراوة « في الإقصاد » وهو يوازن بين « كلا » و « كل » ومما قاله عن كلا : « وأنها تلي المنكور في نحو قوله :

أَوَّلًا بَنُو خَيْرٍ وَشَرِّ كِلَيْهِمَا

ولا يكونُ هذا في باب أجمعين ، « إلا » (١) ما كان اسماً منكوراً لعدد معلوم ، فإنه يجوز توكيده بكل وأجمعين ، قال :

تَمَكْتُ حَوْلًا كَمَا مَلَا كُلُّهُ

لَا تَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهَجٍ

وقال فتى من الاعراب :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ الصَّبِيِّ الرَضْعَا

تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا اكْتَمَا

إِذَا بَسَّيْتُ قَبْلَتَنِي أَرَمَا

إِذَا أَظَلَّ الدَّهْرَ أَبْيَ اجْتَمَا (٢)

هذه النصوص وأمثالها هي التي جعلته يأخذ بهذا القول ، ويعدل عن رأى أكثر البصريين الذين منعوا توكيد النكرة بشيء من ألفاظ الإحاطة ، وقد أخذ به ابن مالك وقال : « وهذا القول أولى بالصواب ؛ لصحة السماع بذلك ، ولأن فيه فائدة ، لأن من قال : صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد .. » (٣) .

● إجازته عطف الفاظ التوكيد بعضها على بعض :

لم يقع لى كلامه في ذلك ، يقول السيوطى (٤) : « ولا يجوز تعاطفها ، أى : عطف بعض الفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه وعينه ، ولا : جاء القوم كلهم وأجمعون ؛ لاتحادهما في المعنى ، خلافا

(١) مكانه في الصورة : « لان »

(٢) الافصاح ، ورقة ٥

(٣) الهمع ٢/ ١٢٤ .

(٤) في الهمع : « تعاطفهما » .

لابن الطراوة في إجازته ذلك .. » (١) •

✽ إجازته نصب « الطريق » على الظرفية :

هذا من أشهر الأقوال المنسوبة الى ابن الطراوة ، والتي يؤاخذونه بها ؛ فالنحاة يقولون : إن « الطريق » من الظروف المختصة التي لا يتعدى الفعل إليها إلا بواسطة « في » ، ومن هنا قال الفارسي وغيره في بيت ساعدة بن جؤية :

لَدُنْ ، يَهْزُّ الْكُفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

إنه محذوف منه حرف الجر ، كانه : عَسَلَ في الطريق ؛ وأن البيت ضرورة • وكان سيبويه قد ذكر هذا البيت ، وهو يتحدث عن الفعل الذي لا يتعدى ، وأنه يتعدى الى المكان ، ومثل له بنحو : ذهب المذهب البعيد ، ثم قال : « وقد قال بعضهم : ذهب الشام ، يشبه بالمبهم .. وهذا شاذ ؛ لانه ليس في ذهب دليل على الشام ، ومثل ذهب الشام : دخلت البيت • ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية ... » (٢) ، وذكر البيت المتقدم •

فمن النحاة من فهم كلام سيبويه على أن بيت ساعدة من الشاذ نحو : ذهب الشام ، فأما ابن الطراوة فكان يرى أن الإشارة في قول سيبويه « ومثل ذلك » عائدة على ما ذكره قبل نحو : ذهب المذهب البعيد ، وأن البيت من المقيس المطرد يقول ابن الطراوة : « وإنما قال سيبويه « ومثل ذلك » مشيرًا إلى المكان الذي قد ذكره ، لان الطريق صفة غالبية

(١) المرجع المتقدم والصفحة نفسها .

(٢) الكتاب ١٦/١

على كل مكان مستطرق من برّ وبحر وأرض ؛ قال تعالى : (تقعدُ منها مقاعدُ
السمع) ، وليس الطريق الذي يقبل صورة الآثار خاصة ، ولكنه على
ما يتوجّه سلوكه ويمكن وطؤه ، وأيضا فإن الشعب لا يواظىء الطرقات
ولا يألّف العمارات .. » (١) .

وقد ذكر ابن هشام نحواً من كلام ابن الطراوة (٢) ، وقال أبو حيان :
« وذهب بعض النحاة ومنهم ابن الطراوة إلى أن انتصاب الطريق ظرفاً
يجوز أن يكون في فصيح الكلام ؛ قال : وذلك مشهور في الكلام جار
على القياس ، قال : ومنه قول العرب : (أبعد الله وأسحقه ، وأوقد
نارا أثره) قال : ويقال : ذهبت طريقي ، ومروا طرقاتكم » (٣) .

فترى من كلام ابن الطراوة ، كيف أحال لفظ الطريق إلى الابهام ،
وكيف نظّر للطريق بقول العرب : « وأوقد نارا أثره » ؛ فأما قولهم :
« ذهبت طريقي ومروا بطرقاتكم » فلم ينسبه ابن الطراوة في الافصاح الى
العرب ، بل قال إنه مما قبسته العامة من كلام العرب ، وأنهم لا يقولون
غيره .

* إجازته حذف الجار إذا تعين :

نقل الدماميني عن ابن عصفور : « أن الأخفش الصغير وابن
الطراوة ذهبا في المتعدّي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار ، أنه
يجوز حذف الجار إن تعين وتعين موضعه ، لطول الفصل بالمفعولية ،
فيجوز عندهما : برّيت القلم السكين ، وقبضت الدراهم زيّداً . ومنه :
(واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (٤) .

(١) الافصاح ، ورقة ١٩ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٥٧٩ .

(٣) الارتشاف ٦٨٩ .

(٤) حاشية الصبان على الاشموني ٩١/٢ ، وانظر الهمع ٨٢/٢ .

ولم ينته إلينا كلام ابن الطراوة في هذا ، ونكتفى بسوق ما نسب إليه إلى أن نقف على قوله •

✽ إضافة الاسم إلى صِفَتِهِ ومرادفه :

منع البصريون هذه الإضافة وأولوا ماورد منها ، وحجّتهم أن الشيء لا يتعرف بنفسه ، فالموصوف هو الصفة ، والمترادفان واقعان على حقيقة واحدة • ولكن ابن الطراوة يُجيز هذه الإضافة لورود السماع بها ؛ استمع إليه وهو ينقذ الفارسي في منع هذه الإضافة : « وذكر إضافة الاسم إلى الصفة وضعفه ، ووجه ما جاء في القرآن منه إلى غير وجهه ، حتى أده سوء النظر إلى قوله : دار الساعة الآخرة ؛ فإن أراد بقوله : الساعة القيامة ، فلا تأقبت لها ، وإن أراد الواحدة من الساعات فلا نهاية فيها ولا آخر لها إلا ب انتهاء المخلوقات وطى السموات • وقد بينتُ هذا الفصل في المقدمات ، وهو إضافة التخصيص ، ومنه : باسم الله ، ومكر السيء ، وقوله صلى الله عليه وسلم : يانساء المؤمنات • وقول الشاعر :

إِذَا حَاصَ عَيْنِيهِ كَرَى النَّوْمِ لَمْ يَزَلْ

وحبّ الحصيد ، وحبل الوريد ، وحقّ اليقين ، ونحوه ، مما لا يحصى ، وهو إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ، تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه •

ومثله في النعت : (غرايبُ سود) • وفي العطف : أقوى وأقفر • وفي التأكيد : أجمعون أكتعون « (١) •

فانظر كيف أفاد ابن الطراوة من هذه المسموعات ومن القياس ؟ فما سُمِع في الإضافة له نظائر في أبواب النحو ، من النعت والعطف

(١) الافصاح ، ورقة ٢٦ •

والتوكيد . ويبدو أن السهيلي قد اعتمد كثيرا على شيخه في حديثه عن هذه الإضافة ؛ فقد سماها أيضا إضافة التخصيص ، وقال عنها : « وهو أن تخصص الاسم بإضافته إلى وصفه أو إلى لقب علم ، كقولهم : زيد بطة ، وفي الوصف : جانب الغربي » (١) . وقد قاس هذه الإضافة مشترطا شرطا عاما ، هو أن يكون المضاف إليه معرفة ، ويخص إضافة الموصوف إلى صفته بأن تكون هذه الصفة لازمة له ؛ وهذا الشرط يحقق له أمرين :

١ - الرد على كلمات البصريين ؛ ذلك أن المضاف إليه إذا كان لقبا نحو : زيد بطة وسعد ناشرة ، تكون قد أضفت في الحقيقة المسمى إلى الاسم ، فمعنى : جاء زيد بطة : جاء صاحب هذا اللقب ، فاللفظان مختلفان في المعنى ، وإضافة المسمى إلى الاسم لا يختلف النحاة في جوازها ووقوعها .

ومن الحق أن البصريين يؤولون ماورد من هذه الإضافة على أنها من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم ، ولكنهم يتوقعون ولا يقيسون .

وكذلك يقول السهيلي : إن الوصف إذا كان لازما نحو : مسجد الجامع وماء البارد ، فالمضاف إليه أفاد معنى ليس في الموصوف ، وهو الصفة ، فصرت كأنك تضيف إلى هذا المعنى ، ولما كان هذا الوصف لازما فهو بمنزلة اللقب ، فرجعت الإضافة أيضا إلى إضافة المسمى إلى الاسم . . .

ولا أستبعد أن يكون هذا كلام ابن الطراوة أو نحوه ، فاشتراط السهيلي أن يكون الوصف لازما يذكركنا بما سبق من حديث ابن الطراوة عن الوصف اللازم وجواز وقوعه نعتا للمعرفة وإن كان نكرة .

٢ - الاستدراك على الكوفيين ، ذلك أنهم أطلقوا القياس في هاتين

(٢) نتائج الفكر ، ورقة ١ .

الاضافتين ، وقياسهم في اضافة الموصوف الى صفته يُجيز أن يقال في نحو:
رأيت رجلا قائما : رأيت رجلَ قائم ، ولايجزُ السهيلي ذلك لاذ الوصف
ليس معرفة وليس لازما ..

وبعد ، فإن لم يكن السهيلي متأثرا بشيخه تمام التاجر ، فلعله بنى على
كلامه ، وأقام على أساسه (١) .

✽ إجازته تعريف التمييز :

أجاز ابن الطراوة تعريف التمييز ، يقول السيوطي : « وذهب
الكوفيون وابن الطراوة الى أنه يجوز أن يكون معرفة ، كقوله :
وطبت النفس باليس عن عمرو
وقوله :

عَلَامَ مِلْتِ الرَعْبِ وَالْحَرْبِ لَمْ تُقَدِّ

وقولهم : سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَأَلِمَ رَأْسَهُ ، وَبَطَرَتْ مَعِشَتُهَا . (٢) .
وقد تأثر ابن الطراوة بهذا النمط التركيبي ، وانطبع به أسلوبه ،
وقد مر من ذلك قوله : « فَلَشَدَّ مَا خَدَعَ نَفْسَهُ ، وَغَيَّرَ رَأْيَهُ .. » (٣)
فرايه : تمييز معرفة .

✽ إجازته نصب الجزأين بعد ان وإخواتها :

حكى ابن سيده أن قوما من العرب ينصبون بأن وإخواتها الجزأين
بعدها ، وذلك نحو :

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ٣٦٢ فما بعدها .

(٢) الهمع ٢٥٢/١ ، وانظر الجرمي المحيط ١٩٩/١ .

(٣) الانصاح ، ورقة ٩ .

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزًا

ونحو :

إِنْ حَبْرَاسِنَا أُسْنَدًا

ومثل :

كَسَانٌ أُذْنِيهِ إِذَا تَشَنَّفَا

قَائِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

أَلَايَتْنَسِي حَجَرًا بِسَوَادٍ

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِفًا

وسمع : لعل زيدا اخانا (١)

وقد عد ابن الطراوة هذا المسموع سائغا مقيسا ، ولعله في هذا قد اعتمد أيضا على أن الشأن في « إن » وأخواتها أن لاتعمل في واحد من الجزأين ، لأنها لم تدخل لمعنى واحد فيهما ، وإنما لتوكيد مضمون الجملة بعدها ، فإذا عملت في الاثنين فلان أحدهما ليس أولى بالعمل من الآخر ، وقياسا على باب ظن ؛ وقد نبه على ذلك السهيلي .

* الأحسن وصل الضمير مع الفعل الناسخ في نحو كانه :

هذه إحدى مسائله التي خالف فيها سيبويه ، وكان سيبويه قد تعرض لوصل الضمير مرتين ، مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلة أو ندور ، قال : « وتقول : كناههم ، كما تقول : ضربناهم . وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن يضربهم ؟ قال أبو الاسود الدؤلى :

فَإِنْ لَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهَا فَيَانِ

أَخُوهَا ، غَدَتْهُ أُمُّهَا يَلْبَانِهَا (٢)

(١) انظر الهمع ١/١٣٤ .

(٢) الكتاب ١/٢١

وفي موضع آخر صرح أن ذلك الوصل قليل : « ومثل ذلك :
كان ماياه ، لأن كانه قليلة (١) » . فيخالفه ابن الطراوة ويصرح بأن الافصح
ما ذكره في أول الكتاب ، يقول ابن الضائع : « وزعم ابن الطراوة أن
الأجود الوصل . وهذا تكذيب لسيويه ، واحتج بما ورد في الحديث
من قوله عليه السلام : « كن أبا خيثة فكانه » (٢) .

وقد ذكر أبو الحسن الأشموني أن هذا هو الذي اختاره الرمانى (٣)
وقد رجّحه ابن مالك في الالفية .

* لا يجاب بنعم مكان بلى :

المشهور أن « بلى » تختص بالنفى وتفيد إبطاله سواء أكان النفى
مجردا أم مقرونا بالاستفهام ، نحو قوله تعالى (زعم الذين كفروا أن لن
يعثوا ، قل : بلى وربى) . وقوله تعالى : (ألسن برئكم ؟ قالوا : بلى)
وأن « نعم » لا تؤدى مؤدى « بلى » ، لأنها تفيد تصديق القائل مثبتا كان
أو نافيا ، ويوضح ذلك أنه لو قال قائل : ما قام زيد . فتصديقه نعم ،
وتكذيبه بلى . ولذلك قال ابن عباس في الآية الثانية : إنهم لو قالوا : نعم
لكفروا .

وقد أخذ ابن الطراوة على سيويه أنه وضع « نعم » موضع « بلى »
ولحنه في مقاله (٤) .

ويبدو أن أول من انتصر لسيويه هو السهيلي ، فقد ألف مسألة في

(١) الكتاب ٣٨١/١

(٢) شرح الجمل لأن الضائع الجزء الأول ، ورقة ٣٤

(٣) شرح الأشموني ١١٨/١ ، وماعدها .

(٤) انظر الكتاب ٢٢٧/١

الجواب بلى ونعم أجاز فيها وقوع نعم في الموقع الذي تقع فيه « بلى » ، ويكون المقصود بها تصديق معتقد المتكلم ، ومعتقد المتكلم هو ما بعد النفي ، ولكنه قال : « إلا أن أكثر العرب على غير هذا ، يرون مراعاة اللفظ أولى ، لانه الظاهر المسموع وبه نطق القرآن ، كقوله تعالى : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قالوا : بلى) . ولم يقولوا : نعم . . (١) » وجاء من بعده تلميذه أبو على الشلويني (٥٦٢ - ٦٤٥) ، فردّ على ابن الطراوة ، ومن بعد هذا تلميذه ابن الضائع (٢) . وجاء من بعدهم ابن هشام (٣) فذكر الشواهد التي قدّمها السهيلي في أماليه .

✽ يمنع الإضافة إلى « أن » المفتوحة خفيفة أو ثقيلة :

ذكر ابن الطراوة ذلك في الانصاح مرتين ، أولاها وهو يذكر رأى الفارسي في مذ ، وكان هذا قد مثل لها بنحو : « ما رأيت مسد أن الله خلّقني » ثم قال : « ولا بد أن تقدر حذف المضاف قبل أن ، جعلت مذ حرفا أو اسما » فيقول ابن الطراوة : « ولكنه أساء التأويل في تقدير الإضافة إلى (أن) ، وهذا ممتنع فيها ثقيلة أو خفيفة : فأما ما حكاه سيبويه : لحق أنه منطلق ، ففيه نظر ، وبيننا القول عليه في الموضع الذي يختص به (٤) » وأشار إلى أنه وجه ما قد يُعَدُّ شاهدا على هذه الإضافة ، من نحو قوله :

مَخَافَةٌ أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ لَتِنَ بَدَا

لِي الْهَجْرُ مِنْهَا ، عَلَى هَجْرِهَا صَبْرُ

ولم يقع لنا تخريجٌ لمثل هذه التراكيب .

-
- (١) الامالي ، ورقة ١٥ .
 (٢) شرح الجمل لان الضائع ١٣ .
 (٣) انظر المغني ٢٨٢ - ٢٨٤ .
 (٤) الانصاح ، ورقة ١٢ .

وفي باب النداء وَقَعَتْ هذه الإضافة في عبارة الفارسي ، فقد قال :
« بدلالة أن يداءه شائع » وقال : « بدلالة أن كل موضع يقع فيه اسما »
فيقول ابن الطراوة : « وهذه عَجْنَةٌ قَبِيحَةٌ تَبُو عنها الأسماع ، ولا تقبلها
الطباع » (١) •

وقد ذكر السيوطي في نواصب المضارع أن ابن الطراوة لا يُجيز أن
يضاف إلى « أَذْ » ومعمولها ، وذكر توجيهها لا أدري أهو من كلام
ابن الطراوة أو من غيره ، وهو أن « معناها (أي أَذْ) التراخي ، فما بعدها
في جهة الإمكان وليس بثابت ، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين
ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه ، فأن يثبت
غيره محال » (٢) •

✽ يمنع نصب المفعولين متقدمين في باب ظننت :

وكان سيويه قد أجاز الأعمال على ضعف ، فقال : « وكَلَّمَا طال
الكلام ضَعُف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك : زيدا أخاك أظن ، فهذا
ضعيف كما يَضَعُف : زيدا قائما ضربت ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ
إذا عمل » (٣) •

وقد أخذ الفارسي بهذا القول ، يقول ابن الطراوة : « وأجاز نصب
الاسمين متقدمين ، اغترارا بجوازهما مرفوعين ، وهذا مرفوع عنه لأن غيره
قد أَلَمَّ به (٤) » ويعني بغيره الذي أَلَمَّ به سيويه •

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٣

(٢) الهمع ٣/٢

(٣) الكتاب ٣/٢

(٤) الافصاح ، ورقة ١٢

وقد أوجب ابن الطراوة إلغاء الفعل في هذه الحالة لأن من مذهبه -
كما قدمنا - أن المعمول لا يتقدم على عامله ، فإذا تقدم أحد الاسمين
منصوباً نحو : زيداً ظننت قائماً ، فهو منصوب بالقصد إليه لا بالفعل
المتوسط ، فإما إذا تقدما فإنه لا سبيل إلى نصبهما لأن القصد لا يتجه إلا
إلى واحد فقط ، ولا مفر من رفعهما على الابتداء والخبر وإلغاء الفعل .

✽ رفع الاسم بعد الاستفهام إذا كان السؤال عن الفعل :

وهذه مسألة أخرى خالف فيها سيويه ، وكان أبو بشر قد اختار
النصب في الاسم الواقع بعد الالف ، وتمثل بيت جرير :

أَتَعْلَبَةُ الْفَسَّادِ أُمُّ رِيَّاحَا
عَسَلَتْ بِهِمْ ^{مُهَيَّ} وَالْخِشَابَا (١)

فأما ابن الطراوة فقد عرفنا من قبل أن أمثلة الاشتغال لا يعد المنصوب
فيها معمولا لفعل محذوف مفسر بالمذكور ، وإنما هو منصوب بالقصد إليه
وقد رأى أنك إذا كنت سائلاً عن الاسم نحو : أزيد أكرمه أم عمرو؟ فإنه
يجب الرفع (٢) حيث إنه لا يتأتى القصد إلى المتقدم وأنت تردّد السؤال
بين اثنين ، فأما إذا كنت سائلاً عن الفعل في نحو : أزيداً أكرمه أم أهنته؟
فإنه يجوز أن يكون الاسم منصوباً بالقصد إليه لأنه يتصور وروده هنا .
هذا ما بدا لي من توجيه لرأى ابن الطراوة في وجوب الرفع إذا كان
السؤال عن الاسم . ولذلك عدّ بيت جرير المتقدم من الشاذ الذي
لا يُقامس عليه .

(١) الكتاب ١/١٠٢

(٢) انظر أوضح المسالك ٨/٢ ، والهمع ٢/١١٣

ج - شواهد واقیسته :

من أبرز قضايا اللغة العربية قضية الاستشهاد بالحديث ، وقد بدا من خلال مدارستي لها أن المعنيين بها قد شغلوا بالحديث في ذاته أَيْسْتَشْهَدُ به أم لا ؟ دون أن يشغلوا بالجانب التاريخي لهذه القضية ، فلم يقل قائل : متى نشأ رد الاستشهاد بالحديث ؟ وما الأسباب التي حملت بعضهم على رفضه ؟ وقد تبين لي أن أول ردٍّ على الاستشهاد بالحديث كان من ابن الضائع (ت ٦٨٠) ، ولهذا الرد أسبابه فقد عني الرجل بتتبع ابن الطراوة ونقض اعتراضاته على سيبويه ، وقد نبهنا على ذلك من قبل ، ولما كان ابن الطراوة ممن يستشهد بالحديث ويردّ به على سيبويه ، وآراؤه المتقدمة تشهد بذلك ، فقد أراد ابن الضائع أن يوهن أدلته ، وكان كتابه « شرح الجمل » منبر هذه الحملة ، بسبب استشهاد ابن الطراوة بقوله عليه الصلاة والسلام : (كُنْ أبا خثيلة فكانه) وجدناه يردّ عليه مرتين في كتابه ، قال أولاً « وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثيرٌ ولحن ، هذا مع أنهم يجوّزون النقل بالمعنى ، وعليه حُذِّقَ الأئمة وإن كان المحدثون أخيراً قد تجنبوا هذا كثيراً وحافظوا عليه ، ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدّم ذلك (١) »

وقد كرر ثانياً مقاله ، ورتّب عليه أن هذا « هو السبب عندى في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، فلولوا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه من المقطوع به أنه - صلى الله عليه وسلم -

(١) شرح الجمل ، الجزء الاول ورقة ٣٤ .

— أفصحُ العرب (١) » •

وينتقل ابنُ الضائع من نقدِ ابن الطراوة إلى نقدِ ابن خروف ، فيقول :
« وابنُ خروفٍ يستشهد بالحديث كثيرا ، فإن كان على معنى الاستظهار
والتبرك بما روى عنه — صلى الله عليه وسلم — فحسن ، وإن كان يرى
أن من قبله أغفل شيئا وجبَ عليه استداركُه ، فليس كما رأى » (٢) •

فلم تظهر حملةُ ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقسرونة
بالاتصار لسيويه من ابن الطراوة ، وجاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا
والذى يعنينا هو أن أبا الحسين كان ممن يعتيدون الحديث ويمدونه أحد
الأصول السماعية •

ولقد وجدتُ ابنَ الضائع أيضا ينسب إلى أبي الحسين أنه كان يحتاج
بالفاظ أهل زمانه ، ففي مسألة إيقاع نعم موقع بلى حيث لحن ابنُ الطراوة
سيويه ، أراد ابن الضائع أن يتصر لابی بشر ، وكان مما قال : « يقال
لابن الطراوة : هل يجوزُ أن يقول المجيب عن سؤال : ألسنت قد علمت ؟
نعم قد علمت ذلك ، فإن قال : لا يجوز له ذلك ، خالف ما هو كالمركون في
الطباع ، فإنه جواب صحيح معلوم بضرورة العقل ! وكيف لا يكون هذا
حجة عليه ومن مذهبه الاحتجاج بالفاظ أهل زمانه كثيرا (٣) » وعبارته
« ألفاظ أهل زمانه » — كما ترى — عبارة مجملة ، لا يدري
المقصود منها ، فإن عني أنه كان يستشهد بأشعار المولدين
فلم يأت ابن الضائع بشاهد من هذا الشواهد التي اعتمدها ابن الطراوة ،
وإن كان قد عني أن أبا الحسين كان يفيد من طرائق العامة في الحديث
والمخاطبة ، فقد نبهنا على ذلك من قبل ، ونحن نعرف بالمعالم العامة لنحو
أبي الحسين ، وقلنا : إنه كان يفيدُ مما يسمع ، توجيه لغة العرب القصصى
لا أنه كان ينوط القواعد بالفاظ العامة •

(١) المرجع نفسه ، ورقة ١٣

(٢) المرجع المتقدم ، الجزء الثانى ، ورقة ٩٦

ولفئنا قد لا حظنا من قبل أن أبا الحُسَيْن كان لا يتسرع في الحكم على الشواهد بالشذوذ ، أو القول بأن هذا الأمر مرجعه السماع ، وأنه كان يحاول تقويم هذه المسبوعات وإن قلت ، واستنباط أحكام جديدة ، مادام القياس يؤيد هذا السماع . والمثل لذلك إجازته مجيء الحال النكرة ، والغاء كاذن وظن وبإيهما متقدمتين ؛ وغير ذلك .

وبعد ، فأرجو أن أكون قد قدمت مشاركة نافعة في التعريف بالاستاذ أبي الحُسَيْن بن الطراوة ، أحد أعلامنا الخالدين الذين مكثوا للفتنا في عصرهم ، وتركوا من بعدهم جيلا ينبض بحبها ويحيا من أجلها ، فكان هو وأمثاله ممن أرادهم الله لحفظ كتابه ، وكان تتابعهم على مر الزمان تصديقا لوعده : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) .

وما توفيقهم إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب ؛ والحمد لله رب العالمين .

دكتور

محمد إبراهيم البنا

المراجع

أولا : المخطوطات والمصورات والمنسوخات :

١ - ارتشاف الضرب لأبى حيان ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٨٢٨ ، ١١٠٦٠ نحو

٢ - الإفصاح ببعض ما جاء الخطا في الإيضاح ، لابن الطراوة ، مصورة بمكتبتى .

٣ - السهيلي ومذهبه النحوى ، للدكتور محمد ابراهيم البنا ، نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية - جامعة الازهر .

٤ - شرح الجمل لابن الضائع ، مخطوط بدار الكتب ، برقم ٢٠ نحو .

٥ - طبقات ابن قاضى شُبهة ، مصورة بدار الكتب ، برقم ١١٩٨٨ ع .

٦ - العوامل النحوية للدكتور عبد اللطيف سرحان ، مخطوط بكلية اللغة العربية جامعة الازهر .

٧ - النحو فى الأندلس للدكتور أحمد كحيل ، مخطوط بكلية اللغة العربية - جامعة الازهر :

٨ - نتائج الفكر فى النحو ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا - نسخة بكلية اللغة العربية جامعة الازهر .

ثانيا : المطبوعات :

١ - الآثار الاندلسية الباقية فى اسبانيا والبرتغال ، لمحمد عبد الله عنان ، ط لجنة التأليف .

٢ - ادب الأندلس وتاريخها لليفى بروفتسال .

- ٣ - الأُشباه والنظائر للسيوطى ، ط حيدر آباد .
- ٤ - أمالى السهيلي ، تحقيق د . محمد ابراهيم البنا ، ط دار السعادة بمصر
- ٥ - إنباء الرواء على أنباء النحاة للقفلى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار الكتب المصرية .
- ٦ - الأنساب للسمعاني .
- ٧ - أوضح المسالك لابن هشام ، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط السعادة الثالثة .
- ٨ - البحر المحيط لابی حيان ، ط السعادة .
- ٩ - بغية الملتبس للضبي ، ط روخس بمجريط .
- ١٠ - بغية الوعاء للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل ، ط عيسى البابلى الحلبي
- ١١ - تذكرة الحفاظ للذهبي ، ط حيدر آباد .
- ١٢ - التكملة - لكتاب الصلة ، ط مدريد ، ط الشرقية بالجزائر .
- ١٣ - حاشية الصبان على الاشمونى ، دار احياء الكتب العربية .
- ١٤ - الحلة السراء لابن الأبار ، تحقيق الدكتور حسين مؤنس ، القاهرة .
- ١٥ - دراسات فى أسلوب القرآن الكريم للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط السعادة بالقاهرة .
- ١٦ - الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون ، ط شقرون .
- ١٧ - الزد على النحاة لابن مضاء ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، ط دار الفكر العربى .

- ١٨ - رسائل ابن حزم ، تحقيق إحسان عباس ، الخانجي بمصر .
- ١٩ - المروض الأنف للسهيلي ط الجمالية بمصر .
- ٢٠ - شرح الاشمونى ، دار احياء الكتب العربية .
- ٢١ - الصلة في تاريخ علماء الاندلس لابن بشكوال ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٢٢ - فهرسة ابن خير ، منشورات المكتب التجارى بيروت .
- ٢٣ - الكتاب لسيبويه ، ط الاميرية ١٣١٦ هـ
- ٢٤ - كشف الظنون لحاجى خليفة ، ط ستانبول .
- ٢٥ - المزهرة للسيوطى ، تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين ، دار احياء الكتب العربية .
- ٢٦ - المطرب من اشعار اهل المغرب ، لابن دحية ، تحقيق ابراهيم الابيارى وآخرين ، ط الاميرية
- ٢٧ - المعجب فى تلخيص اخبار المغرب ، لعبد الواحد المراكشى ، تحقيق محمد سعيد العريان .
- ٢٨ - معجم البلدان لياقوت .
- ٢٩ - المغرب فى حلى المغرب ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر .
- ٣٠ - معنى اللبيب لابن هشام .
- ٣١ - المقدمة لابن خلدون ، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافي ، ط لجنة البيان العربى الاولى .

٣٢ - نفع الطيب للمقري ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ،
ط السعادة .

٣٣ - همع الهوامع للسيوطى ، ط السعادة .

٣٤ - وفيات الاعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيى الدين
عبد الحميد ، ط السعادة .

فهرس الكتاب

الصفحة	
٧ — ٨	تمهيد
٩ — ٢١	عصر ابن الطراوة وحياته وبيئته : (الحياة العلمية والأدبية في عصر ملوك الطوائف ، أبرز العلماء ، النشاط اللغوى . نشاط حركة التأليف ، ابن حزم وموقفه من الدراسة اللغوية على عصره . المرابطون في الأندلس ، هجرة شيوخ اللغة والنحو ، النشاط اللغوى في هذا العصر ، بعض الاتجاهات في مدارس اللغة . حياة ابن الطراوة ، نسبه وبيئته) .
٢٢ — ٣٥	شيوخ ابن الطراوة وتلاميذه : (شيوخه : الأعم الشنتمرى ، عبد الله بن سراج ، أبو الوليد الباجى . تلاميذه : ابن الرماك ، السهيلي ، وآخرون . موقف السهيلي من شيخه) .
٣٦ — ٤٥	شخصيته وأدبه : (عالم وشاعر ، اجتهاده ، حدة مزاجه . تلقيه بالأستاذ ومفهوم هذا اللقب ، أدبه الإنشائي ، مناقضاته مع الحصرى أبى الحسن على بن عبد الغنى ، رسائله ونثره) .
٤٦ — ٦٥	كتبه : « المقدمات إلى علم الكتاب ، وشرح المشكلات على توالى الأبواب » التعريف بهذا الكتاب ، نصوص منه ، موقفه من سيويه ، المقدمات أهم كتبه .

« ترشيح المقتدى » ، مختصر المقدمات السابق .

« رسالة فيما جرى بينه وبين ابن الباذش في مسألة نحوية » ؛

هل هي في الاستثناء ؟

« مقالة في الاسم والمسمى » .

« الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح » ، اعتمادنا على هذا الكتاب في التعريف بابن الطراوة ، بعض مشكلات هذه المخطوطة وحلها وتوثيقها ، موقف ابن الطراوة من الفارسي في إيضاحه ، الجهات التي عني فيها ابن الطراوة بنقد الفارسي .

٦٦ - ١٠١ آراؤه في النحو :

تعريفه للنحو ، احتكامه إلى كلام العامة ، تحديده للمصطلحات ، تقسيماته الجديدة ، إغراباته . قضية العامل والتعريف بها ، المقصد إليه عامل جديد ذهب إليه ابن الطراوة ، بعض أصوله في العمل : الأسماء لا تعمل ، العامل في المصدر المؤكد ، ابن الطراوة يحيز إلغاء كان وظن مع التقدم ، اسم المصدر لا يعمل . رب اسم ، مسألة من باب البدل ، سحر : مبنى على الفتح .

آراؤه في التراكيب : يحيز محيئ الحال من النكرة ، ووصف المعرفة بالنكرة المختصة ، وتوكيد النكرة بالفاظ الإحاطة . وعطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض ، ونصب الطريق على الظرفية ، وحذف الجار إذا تعين ، وإضافة الاسم إلى صفتة ومرادفه ، وتعريف التمييز ، ونصب الجزأين بعد إن وأخواتها . ابن الطراوة يفضل وصل الضمير مع الفعل الناسخ نحو : كانه ، ويمنع إيقاع نعم موقع بلى ، والإضافة إلى أن المفتوحة خفيفة أو ثقيلة ، ونصب المفعولين متقدمين في

باب ظننت ، ويوجب رفع الاسم بعد الاستفهام إذا كان
السؤال عن الفعل .

شواهد وأقيسته :

يستشهد بالحديث ، الجانب التاريخي لهذه القضية . قيل : إن
ابن الطراوة كان يستشهد بشعر معاصريه ، تقديمه للمسموعات
ودرجها تحت قواعد تخرجها عن الشذوذ .

رقم الإيداع ٤٣٤٨ / ١٩٨٠

الترقيم الأولى ٤-٢٥-٧٢٢٨-١٩٧٧

دارالنصر للطباعة الإسلامية

٢٢ شارع - هجر - مصر

ت : ٩٨٤٢١

دار الأئمة

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة ٨ شارع حسين حجازي

تليفون ٣١٧٤٨

Bibliotheca Alexandrina



0708052

٨٠ قرشا